



جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر



كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم إقتصادية

مذكرة تخرج لاستكمال نيل شهادة ماستر أكاديمي قسم علوم إقتصادية

تخصص إقتصاد كمي

تحت عنوان :

تأثير تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر للفترة 1990-2020

رئيسا	بن الحبيب طه
مناقشا	سلامي أحمد
مشرفا	العمودي محمد الطاهر

من إعداد الطالبة:

روان مونة

تاريخ المناقشة: 2022/06/12

2022-2021

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية (الايرادات و النفقات) للجزائر باعتماد على البيانات السنوية لفترة 1990 الى غاية 2020. ومن اجل تحقيق ذلك تم الاعتماد على نموذج الإحصائي VAR المتطور باعتماد على السببية الخطية متعددة المتغيرات تودا -ياما موتو Toda-Yamamoto. ومن خلال النتائج التي اظهرتها هذه الدراسة بعد تقدير هذا النموذج باستخدام برنامج EViews12 ان هناك سببية مباشرة لتأثير أسعار النفط على النفقات العامة والايرادات العامة للجزائر، وايضا هناك علاقة طردية بين متغيرات الدراسة، والتأثير كان موجبا بحيث كل ارتفاع في أسعار النفط يؤدي الى ارتفاع في الانفاق الحكومي بمعنى سياسة توسعية لمتخذي القرار وفي حالة الانخفاض هناك تراجع من جانب الانفاق الحكومي (النفقات العامة) بمعنى سياسة انكماشية لمتخذي القرار. وهذا يدل على ان السياسة المالية المتبعة من طرف متخذي القرار هي مسيرة للاتجاهات الدورية. الكلمات المفتاحية: أسعار نفط، نفقات العامة ، إيرادات العامة.

Abstract:

This study aims to know the extent of the impact of oil price fluctuations on the financial policy tools (revenues and expenditures) for Algeria, based on annual data for the period 1990 to 2020.

In order to achieve this, the developed statistical model VAR based on multivariate linear causality was relied on Toda-Yamamoto.

Through the results shown by this study after estimating this model using the EViews12 program, there is a direct causality of the impact of oil prices on public expenditures and public revenues for Algeria, and there is also a direct relationship between the study variables, and the effect was positive so that every rise in oil prices leads to a rise in spending. The government in the sense of an expansionary policy for decision-makers, and in the event of a decline, there is a decline on the part of government spending (public expenditures) in the sense of a contractionary policy for decision-makers.

This indicates that the tired financial policy on the part of the decision makers is in line with the cyclical trends.

Keywords: oil prices, public expenditures, public revenues.

الإهداء

أهديها إلى من كانوا سببا في وجودي وعملا بكل ما أتيا من قوة وجهد لإيصالي إلى ما وصلت إليه
والديا أُمي وأبي حفصهما الله ورعاهما قرة عيني و نورا دربي، إلى أخي الكبير الذي وقته المنية قبل
أن يرى ثمرة دعمه الدائم لي رحمت الله عليه و أسكنه فسيح جناته الفردوس الأعلى "روان بشير"
إلى أخي وأبنائه وزوجته إلى أختي و أولادها و بناتها و أبنائهم إلى كل زملائي في العمل " مكتب
مفتشية توقرت على وقوفهم إلى جانبي و مساعدتي على راسهم رئيس المكتب كساب محمد و أختي
وزميلتي غالب رقية على مجهوداتها في مساعدتي و زينات عبد القادر و إلى كل واحد باسمه ، إلى
زميلتي و رفيقتي في الدراسة نادية هارون على مساعداتها التي قدمتها لي ، إلى العزيزة والرفيقة"
هدى حمى "، إلى صديقتي في الإقامة الجامعية مباركة ميلي ، زهرة ملاطي ، حنان روان و الاخريات
كل واحدة باسمها ، إلى كل من كان له يد العون في مساعدتي من قريب أو بعيد من زملاء و أساتذة
و رفاق .

التشكرات

الشكر الأول والأخير إلى ربي البرية الله سبحانه وتعالى أن وفقني على إنجاز هذا العمل ويسر لي الأمور وسخر لي من يساعطني.

ثم الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي ومشرفي العمودي محمد الطاهر على توجيهاته وإرشاداته وصبره معي جزاه الله كل الخير وجعلها في ميزان حسناته، ثم الشكر إلى أستاذ خويلد إبراهيم على مساعدته ومجهوداته فيما يخص الجانب التطبيقي جزاه الله كل الخير ووفقه في حياته المهنية والعائلية، إلى كل من كان له يد العون في مساعدتي زميلاتي وزملائي وإدارتي في العمل ورفيقاتي شكرا جميعا.

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
50	الإحصائيات الوصفية	01
51	استقراره المتغيرات من خلال اختبار فليبس برون في المستوى	02
52	استقراره المتغيرات من خلال اختبار فليبس برون بعد الفرق الأول	03
52	استقراره المتغيرات من خلال اختبار فليبس برون بعد الفرق الثاني	04
53	الجدول رقم 05: يمثل نتائج اختبار درجة التأخر المناسبة	05
54	والجدول رقم 06: يمثل نتائج تقدير النموذج VAR	06
56	الجدول رقم 08: يمثل نتائج الارتباط الذاتي ما بين الأخطاء	08
56	الجدول رقم 09: يمثل نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء (White)	09
57	الجدول رقم: 10 يبين تأثير تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر من خلال إحصائية كاي تربيع (chi-sq)	10
58	الجدول رقم 11: يمثل نتائج حساب معامل الارتباط بيرسون لتفسير طبيعة العلاقة	11

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
25	الفجوة الانكماشية	01
26	السياسة المالية التوسعية لعلاج الفجوة الانكماشية	02
27	الفجوة التضخمية	03
28	السياسة المالية الانكماشية لعلاج الفجوة التضخمية	04
47	التمثيل البياني لتطور أسعار النفط من 1990-2020	05
48	التمثيل البياني لتطور الإيرادات العامة للفترة 1990-2020	06
49	التمثيل البياني لتطور النفقات العامة للفترة 1990-2020	07
55	يمثل جذور المعادلة المميزة داخل الدائرة الأحادية	08

قائمة الجداول

مقدمة

مقدمة:

منذ زمن إلى يومنا هذا و النفط يعتبر من الموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تعتمد عليها الكثير من اقتصاديات الدول و قد ساهم هذا الأخير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في محور نموها الاقتصادي و هذا من خلال الاعتماد عليه كمورد أو إيراد في تمويل ميزانياتها العامة ، و لا يزال علي هذا الحال إلى يومنا هذا ، كما تزال الدراسات قائمة و مستمرة معه في البحث على إستراتيجيات و أليات من أجل دراسة تأثيره على سياساتها خاصة المالية منها ، و الجزائر على غرار هذه الدول التي تعتمد على النفط كمورد بشكل ملحوظ للعيان في تمويل نفقاتها ، كما أن سير سياستها و المالية على وجه الخصوص و استقرار معدلات الدين العام و حالة الموازنة العامة مرهون بالجباية البترولية هذا من جهة وفي الجهة الموازية نجد لا استقرار لأسعار النفط في السوق النفطية العالمية ، وعلى ضوء هذا نطرح التساؤل الرئيسي لهذا البحث : ما مدى تأثير أدوات السياسة المالية بالجزائر بتقلبات أسعار النفط ولإجابة عليه نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية :

- هل تأثر العوامل الخارجية على تقلبات أسعار النفط في الأسواق المالية.
- هل تتأثر أدوات السياسة المالية في الجزائر بالتقلبات أسعار النفط.
- ما طبيعة علاقة تأثير تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر.
- هل تتأثر قرارات اتجاه السياسة المالية بتقلبات أسعار النفط في الجزائر.

ومن أجل الإجابة على هذه التساؤلات نضع الفرضيات التالية:

- العوامل الخارجية تأثر على تقلبات أسعار النفط.
- تسبب تقلبات أسعار النفط تأثير مباشر على أدوات السياسة المالية في الجزائر.
- هناك علاقة طردية وتأثير موجب لتقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر
- اتجاه قرارات السياسة المالية في الجزائر يتأثر بتقلبات أسعار النفط

الهدف من الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تتبع تقلبات أسعار النفط ومدى تأثيرها على أداء

السياسة المالية للدول، من أجل إيجاد الحلول للحد من آثار تغيرات أسعار النفط على أدوات السياسة

المالية وأيضا قياس أثر تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة في الجزائر.

أهمية الدراسة : يعتبر هذا الموضوع من المواضيع القديمة الحديثة التي لا تزال محل نقاش إلى يومنا هذا ،

وتكمن أهميته في كون أن النفط من بين الموارد التجارية الأساسية في سوق المبادلات التجارية ، كما أنه

مصدر مهم من مصادر مداخيل كثير من الدول في بناء ميزانياتها و تسير برامجها التنموية ، كما أنه كان

ولا يزال مصدر صراع دولي حول السيطرة على مصادر الطاقة ، ومن أهمية الدراسة أيضا قد تكون مرجع

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

لأصحاب القرار في بناء سياسة مالية قوية تستجيب إلى تقلبات أسعار النفط مستقبلا من خلال إيجاد حلول بديلة لاقتصاد وتنمية خارج تبعية النفطية .

حدود الدراسة: تناولت هذه الدراسة الجانب النظري لكل من أسعار النفط والسياسة المالية وأدواتها، متطرق إلى مفهوم أسعار النفط وانواعه وأسواقه وانواعها وأهم المنظمات الدولية الخاصة به متتبعه تطوره التاريخي وأهم محدداته، في حين من جانب النظري للسياسة المالية تناولت مفهومها وأهدافها واتجاهاتها والية عملها وأدواتها وعلاقتها بأسعار النفط، هذا من جهة ومن جهة القياسية تناولت تأثير تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر من الفترة 1990 إلى غاية 2020.

منهج الدراسة: المنهج المتبع في هذه الدراسة هو منهج وصفي تاريخي إضافة إلى منهج الاقتصاد القياسي الا انه يعتمد على إحصائيات و هذا باستخدام أدوات القياس الاحصائي من خلال الاعتماد على نموذج VAR المتطور اعتماد على السببية الخطية متعددة المتغيرات تودا -ياما موتو Toda-Yamamoto . مرجعية الدراسة: كان الاعتماد على عدة مراجع لإعداد هذه الدراسة متمثل في أطروحات الدكتوراة وورقات بحثية منشورة في مجلات مصنفة، مذكرات ماجستير، مذكرات ماستر تتعلق أساسا بدراسات حول نفس الموضوع ومنها دراسة الجزائر على حد الخصوص.

صعوبة هذه الدراسة: من أبرز الصعوبات في هذه الدراسة الحصول على الاحصائيات السنوية الدقيقة والموحدة للمتغيرات الدراسة، فقد اختلفت الاحصائيات باختلاف المواقع إضافة إلى قلة المراجع المكتبية الحديثة التي تناولت هذا الموضوع بالمكتبة الجامعية.

هيكل هذه الدراسة : تضم هذه الدراسة فصلين ، الفصل الأول عبارة على الادبيات النظرية لكل من أسعار النفط و السياسة المالية و أدواتها و الفصل الثاني يضم الدراسة التطبيقية و يضم كل منهما مبحثين ، بالنسبة للأول يضم مبحث أول حول الإطار النظري لكل من أسعار النفط و السياسة المالية وأدواتها أما المبحث الثاني يضم كل من الدراسات العربية و أجنبية التي تناولت نفس الموضوع ، في حين الفصل الثاني ضم مبحث أول حول المنهجية المتبعة و التحليل الوصفي خلال الدراسة و مبحث ثاني الدراسة القياسية و عرض النتائج و مناقشتها .

الفصل الاول:

الادبيات النظرية والتطبيقية حول

أسعار النفط والسياسة المالية وأدواته

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

تمهيد:

تعتبر السياسة المالية من المحاور الأساسية وأليات و الوسائل الهامة التي تستعملها الدول في إحداث توازن بين استخداماتها و إيراداتها ، و هذا من أجل تحقيقها أهدافها التنموية على كافة متغيراتها الاقتصادية و الاجتماعية حتى السياسية ، وعليه فهي تلعب دورا مهما في دعم الاقتصاد الوطني و نجاح السياسة الاقتصادية ، كما يمكن أن تكون هذه الأخيرة نقطة فشل و ضعف في برنامج التنمية و سياسات الإصلاح الاقتصادي هذا من جهة و من جهة أخرى فنجد أن الاقتصاديات الدول المنتجة و المصدرة للنفط تعتمد بشكل كبير في إيراداتها على عوائد هذا الأخير وتطورات الاقتصاد العالمي و تتأثر بتقلبات أسعار السوق النفطية ، وهذا ما يضع اقتصاديات هذه الدول في حرج كما يضع متخذي القرار في تحدي كبير لوضع سياسات مالية ومن هذا المنطلق سيصعب على هذه الدول تغيير سياستها لتستجيب لتطورات النشاط الاقتصادي العالمي الان حجم الإيرادات العامة و من ثم الانفاق العام لا يتحدد تبعا لتغيرات الداخلية فحسب بل يتأثر بالتحويلات الاقتصادية التي يشهدها العالم الخارجي.

ومن هنا نجد أن تقلبات أسعار النفط لها آثار ملحوظة ومتفاوتة على مختلف المتغيرات الاقتصادية وعليه على أدواتها المستخدمة في تجسيد سياستها المالية لهذه البلدان، وعليه فقد ضم هذا الفصل مبحثين.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول أسعار النفط والسياسة المالية وأدواتها.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول أسعار النفط والسياسة المالية وأدواتها.

تمهيد: ويظم هذا المطلب مبحثين حول الادبيات النظرية لكل من أسعار النفط والسياسة المالية في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار النظري حول أسعار النفط وأسواقه

وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم أسعار النفط وتطوره التاريخي وأهم الأسواق النفطية لأسعاره والمنظمات الدولية الخاصة به ومحددات المؤثرة فيه.

1. مفهوم أسعار النفط

لأسعار النفط عدة تعاريف منها:

مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسعر والخدمات عند وضع توازن العرض والطلب بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد، وتحسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي 159 لتر يعادل الطن المتري من 7 – 8 براميل حسب كثافة النفط¹

سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية المعبر عنها بالنقود حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة بقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو الطبيعية للسوق السائدة في عرضه أو في طلبه أو في الاثنين معا²

سعر النفط الحقيقي أو ما يسما سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي والتغير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس³.

ومن خلال ما سبق من التعاريف يمكن أن نقول إن سعر النفط هو القيمة التي تعطى لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة.

¹ السيد أحمد فتحي خولي: إقتصاد النفط الطبعة الخامسة 1997، جدة، 271

² محمد أحمد الدوري: محاضرات في الإقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات جامعة الجزائر، 1983، ص 19/194

³ حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، الطبعة الثانية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 2006، ص 24.

2. أنواع أسعار النفط: ¹

ونجد لأسعار النفط مجموعة من الأنواع:

2-1- الأسعار المعلنة:

وهي تلك الأسعار المعلنة رسمياً من قبل الشركات النفطية و ظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ساندرداويل و التي كانت تحتكر شراء النفط من منتجين متعددين في السوق الأمريكية. و بعد عام 1911 تحولت من سوق يسيطر عليها محتكر واحد إلى سوق يتنافس فيها عدد قليل من المشترين ، و الذين يقومون بإعلان الأسعار المعلنة لشراء النفط من المنتجين إضافة إلى ذلك فإنه مع تزايد استغلال النفط خارج الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من مناطق العالم خاصة في العشرينيات وتزايد الإنتاج العالمي له ، أخذت الشركات النفطية بإعلان الأسعار المعلنة في مواقي تصدير النفط و منذ الخمسينيات بدأت الدول المنتجة بالاهتمام بالسعر المعلن و هذا منذ تطبيق مبدأ المناصفة الأرباح للعوائد النفطية بين شركاته و الدول المنتجة ، و احتساب الفوائد المالية النفطية يعتمد على أسعار المعلنة للنفط ، وهي أسعار معبرة فعليا على قيمة النفط في الأسواق الدولية ، أما أطرافها المعلنة لتلك الأسعار فهي نفطية كبرى .

وفي فترة السبعينات منذ 16 أكتوبر 1973 أخذت دول منظمة الأوبك تعلن أسعار نفطها إلى جانب الشركات الأجنبية النفطية المستقلة، ومن خلال يمكن القول إن الأسعار المعلنة ما هي إلا أسعار نظرية لا تساوي في حقيقتها أسعار النفط بل تقوم بفرضها الشركات لكي يتم حساب وتحديد ضرائب الدول المنتجة للنفط.

2-2- أسعار المتحققة (الحقيقية)

هي عبارة عن أسعار متحققة لقاء التسهيلات او الحسومات المتنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري كنسبة مئوية تخصم من السعر المعلن، او التسهيلات في شروط الدفع، والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقص التسهيلات والحسومات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري، وقد ظهر هذا الأخير منذ أواخر الخمسينيات وعملت بها شركات نفطية اجنبية مستقلة ثم الشركات الوطنية النفطية في دول النفطية سواء في منظمة الاوبك او اجنبية أخرى، ويتأثر هذا الأخير بالظروف السوق النفطية السائدة ومقدار تأثير تلك الظروف على الأطراف النفطية المتعاقدة كما يؤثر أيضا على العلاقات الاقتصادية الدولية.

2-3- أسعار الإشارة:

¹ محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 199.

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

وظهر هذا الأخير في فترة الستينيات بعد ظهور الأسعار المتحققة الى جانب المعلنة، ويعتمد سعر الإشارة عليه في حساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الاجنبية من اجل توزيع او قسمة العوائد النفطية بين الطرفين ومنه يمكن القول عليه انه سعر النفط الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق بمعنى انه السعر المتوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق.

وحساب سعر الإشارة يتم على أساس معرفة وتحديد متوسط معدل السعر المعلن والسعر المتحقق لعدة سنوات وقد طبقتة العديد من البلدان النفطية مثلما تم بين الجزائر وفرنسا في الاتفاق المعقود بينهما في 28 اوت 1965، وشركة فنزويلا النفطية عام 1962.

2-4-أسعار التكلفة الضريبية

تتعامل مع هذا السعر الشركات النفطية الأجنبية العاملة في العديد من المناطق في العالم حيث ان هذه الشركات المستغلة للثروة النفط تحصل على النفط الذي تنتجه البلدان النفطية وثن حصولها على ذلك النفط يحسب على أساس هذا السعر، وهو يعني الكلفة التي تتحملها الشركات النفطية بموجب الاتفاقيات نافذة المفعول للحصول على برميل او طن من النفط، وهو يساوي أو يعادل تكلفة الإنتاج (النفط) +عائد الحكومة النفطية. بمعنى هو سعر المعادل لكلفة الإنتاج النفط الخام مضاف له قيمة ضريبة الدخل والريع العائد للدول النفطية المانحة لاستغلال الثروة النفطية.

2-5 الأسعار الفورية:

هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة الآنية أو الفورية في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر معبر أو مجسد لقيمة السلعة النفطية نقدية في السوق الحرة للنفط المتبادلة بين الأطراف العارضة أو المشترية بصورة فورية. وظهر هذا الأخير مع ظهور السوق الحرة أو المفتوحة بين الأطراف المعنين، حيث أن مقدار ومستوي هذا السعر ليس ثابت ومستقر بسبب ارتباطه بمدى اختلال وعدم التوازن بين ما يعرض ويطلب من السلعة النفطية و قد يكون السعر الفوري أقل أو أدنى من السعر المعلن أو مقارب للسعر الرسمي في السوق الدولية، خاصة إذا كان الاختلال بين العرض و الطلب قليل أو محدود، ويرتفع هذا السعر بمقداره بصورة أكبر من أسعار النفطية المعلنة نتيجة لوجود اختلال وعدم التوازن بين العرض و الطلب النفطي.

2-6- السعر المستقبلي:¹

¹نواف الرومي، منظمة الاوبك وأسعار النفط العربي الخام، الطبعة الأولى، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلام سنة 2000، ص 24

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

وهو السعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن ونيويورك.

3- مفهوم أسواق النفطية:

يقصد بالأسواق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب بإضافة إلى عوامل اقتصادية وعوامل أخرى كعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية الكبرى¹. كما تعرف على أنها المكان الذي ليس له موقع جغرافي محدد لحدوث عملية تبادل السلع النفطية بين أطراف المتبادل²

4- أنواع الأسواق النفطية:

نظرا للأحداث التي طرأت على الصناعة النفطية وتغير العلاقات بين الشركات النفطية الكبرى والدول المنتجة له، فقط تطورت معه طرق تسويقه وهذا ما نتج عنه أسواق نفطية عديدة ومختلفة وهي كالآتي:

4-1- السوق الفورية النفطية للنفط الخام:

هي سوق ليس لها مكان مادي معين تتواجد به براميل نفط في انتظار المشتري، وإنما هي مجمل الصفقات التي لا يتعدى لأجلها 15 يوما والموجودة في المنطقة يتمركز فيها نشاط كبير لتجار على النفط، وهي سوق تراضي لا يوجد أي بنك يسجل عملياتها. وتعتمد هذه الأسواق منذ ظهورها على عملية تسويق النفط وتحقيق توازن بين العرض والطلب ومن أهم الأسواق العالمية سوق روتردام بهولندا.

وتتحدد الأسعار في هذه السوق نسبة إلى النفط الخام المرجعي، ففي أسواق أوروبا تكون أسعار المتداوله هي أسعار النفط المرجعي، برنت، أما في الوم أ فالخام المرجعي هو غرب تكساس. أما التوازن في هذه الأسواق يكون وفق آلية الطلب والعرض، كما يمكن أن يختلف السعر بين سوقين بسبب تكلفة النقل بين سوق وآخر، وعله يتم الاستفادة من فروقات السعر بإعادة البيع في السوق التي ترتفع فيها الأسعار وهذا للمحافظة على أسعار الدولية المتقاربة للنفط الخام.

¹ سارة حسين منيمة، جغرافية الموارد والإنتاج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر - بيروت - لبنان سنة 1992 ص 38

² بطام ريمة، أسعار النفط وانعكاساتها على ميزانية العامة للدولة - دراسة حالة الجزائر 2014 - رسالة ماستير علوم اقتصادية جامعة بسكرة 2014 - 2015، ص 32

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

أما التعاملات في هذه الأسواق فإنه يتم في إطار اتفاقيات عامة بين المتعاملين من خلال المفاوضات التي يتم على سعر النفط المتبادل بناء على سعر النفط المرجعي.¹

4-2- الأسواق النفطية الآجلة:

نظرا لتزايد الأسعار في السوق الفورية للنفط الخام أدخل سوقا للأسعار الثابتة بتسليم مؤجل وهو ما يعرف بأسواق نفطية آجلة، وله نوعان أسواق مادية آجلة، وأسواق مالية آجلة (البورصات النفطية)

4-2-1- الاسواق النفطية المادية الآجلة:

تعمل مثل الأسواق الآجلة الفورية ولكن بأجال أطول من 15 يوم، ويتم العمليات بالتراضي لسعر معين مع تسليم الآجال اللاحقة يعرف بداية على انه شهر ولكن يمكن ان يتجاوز ذلك، ومثل هذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد حجم الشحنة التي لا يجب ان تقل عن 500 الف برميل ويلتم البائع بتحديد تاريخ توفيره، وهذه الأسواق محصورة على منتجات نفطية خام كالبرنت، بنزين، زيت الديزل، وقود الطائرات، وتكون في اغلب الأحيان غير منظمة.

4-2-2- الأسواق المالية النفطية الآجلة (البورصات النفطية)

ظهرت بعد ازمة 1973 في نيويورك وعرفت تطورا كبيرا في ظل تقلبات الشديدة للأسعار النفط التي عرفتھا فترة الثمانينيات والتسعينيات، ويتم التعامل ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وليست بشحنات النفط الخام وتأخذ هذه العقود طابع السندات المالية وهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام ومشتقاته النفطية من نوع محدد،²

كما توجد ثلاث بورصات نفطية كبرى منظمة و هي سوق نيويورك لتبادل التجاري، سوق المبادلات النفطية بلندن، و سوق سنغافورة النقدي العالمي، و يتميز هذا النوع من الأسواق بالشفافية كما هو الحال في بورصة العادية و فيها يمر المتعاملون أوامرهم بناء على الأسعار المطبقة التي تظهرها لوحة المعلومات في كل وقت ، كما تتوفر هذه الأسواق على السماسرة يسهلون الالتقاء بين البائع و المشتري وأيضا على غرفة مقاصة تضمن السير الحسن للسوق.³

¹ حسين عبد الله، مرجع سابق، ص 1247

² مجلد ميلود، "الجباية البترولية لعقود البحث والإنتاج نحو ملاءمة أكثر مع السوق"، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية تسيير وعلوم التجارة جامعة الجزائر، سنة 2000-2003، ص 70

³ مجلد ميلود، مرجع سابق ص 70

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

و تعرف هذه السوق بأن أغلب متعاملها هم من مضاربين الذين يهدفون إلى تحقيق الأرباح و الاستفادة من تقلبات الأسعار و في الغالب ليس لهم نشاط صناعي و لا يمتلكون أي إنتاج و لكنهم يأترون على الأسعار و على السوق النفطية ، تعتبر هذه الأخيرة هي الحل المثالي لتعامل مع تقلبات الأسعار التي لا يمكن التحكم فيها بما توفره هذه من آليات تحمي المتعاملين من تقلبات وهذا برغم من التعامل المعقد فيها ، و في العادة تكون الأسعار السائدة في هذه الأسواق هي التي تسيطر على السوق النفطية لتترك قوى السوق لتضبط يوميا مستوى الأسعار النفط الخام.¹

ومن أهم هذه الأسواق نجد بورصة نيويورك التجارية و بورصة شيكاغو الدولية و البورصة الدولية للنفط بلندن.

5/ المنظمات الدولية الخاصة بأسعار النفط وأسواقه:

كانت الشركات النفطية العالمية الكبرى في مرحلة تاريخية قبل 1960 لها سلطة منفردة في تحديد كميات إنتاج البترول و أسعاره في السوق الدولية و مع استقلال العديد من الدول النامية المصدرة للنفط وشعورها باستنزاف لمواردها النفطية بأرخص الاثمان مع معانات شعوبها من الفقر و التخلف انبثقت في هذا الجو السياسي و الاقتصادي منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك). و منذ إنشاء هذه المنظمة عام 1960 تمكنت هذه الأخيرة في المشاركة في قرار تسعير النفط في بداية التسعينيات تشكلت على إثر هذه المنظمات الدولية و الإقليمية تؤكد جميعها على أهمية الطاقة في عملية التنمية الاقتصادية و دور الأساسي لامتداداتها في عملية التنمية المستدامة وعليه فقد تمحورت أهدافها في خدمت مصالح دول الأعضاء في مجال الطاقة و نذكر من أهم هذه المنظمات التي لها تأثير في أسعار النفط مايلي :

1-5 منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك)²

منذ بداية السبعينيات في القرن العشرين حققت دول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول(عوائد بترولية ضخمة ، مقارنة بالفترات السابقة عام 1973 ، و لكن جل هذه الأعضاء لم تستطع ترجمت هذه العوائد إلى تنمية اقتصادية و اجتماعية حقيقية بل استمرت معظمها لاعتماد الشبه كلي على الدخل نت المبيعات من الزيت الخام في تمويل موازنتها الحكومية ولم تتمكن أي من هذه الدول في تطوير اقتصادها لرقى إلى الدول شبه صناعية على الرغم من حجم العوائد النفطية الضخمة ولفترة تجاوزه ثلاثون (30) عاما وهذا ما يدل على إخفاق منظمة أوبيك اقتصاديا على رغم من نجاحها على الصعيد المالي ، وأسباب تعود أن دول أوبيك خلقت

¹حمادي نعيمة "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية بالدول العربية خلال الفترة 1986" سنة 2008 رسالة ماجستير كلية العلوم

الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة 2008-2009 تخصص نقود ومالية جامعة بن بوعلي شلف 2 الجزائر ص 59

²خالد بن منصور العقيل "رحلة في عالم البترول قضايا البترول الدولية" ص 40

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

مجتمعات استهلاكية تعاني هياكلها الاقتصادية من سوء الإدارة و الإنتاجية، نتج عنه عدم تحقيق قاعدة لتنوع مصادر الدخل و تقليص الاعتماد الكبير عل العائدات من المبيعات النفط الخام ما عدي دول الخليج العربي الضئيلة في عدد سكانها و عليه أصبحت مثقلة بالديون الداخلية و الخارجية بل البعض منها تجاوزه الفوائد المترتبة عليها من الديون المتراكمة على حجم عائدات صادرتها البعض البترولية في بعض أوقات .

وملاحظة منذ انشاء هذه المنظمة فأخا لم تعمل على تطوير نهجها في الربط بين العائدات البترولية والتنمية الاقتصادية بل بقيت متبنيه فكرة المشاركة في تسعير النفط من اجل تحقيق اعلى عائد من المبيعات من النفط الخام، أما عن دورها في السوق النفطية العالمية فهي كمنتج مرجع في عملية التوازن بين قوى العرض والطلب من النفط الخام بغض النظر عما تصرح به السياسة في الدول الرئيسية المستوردة للبترول وحتى فحالة انخراط عقد منظمة الاييكفوسف تتطلب السوق وجود تنظيم للسوق البترولية الدولية يعمل على استقرارها عند توفر امتدادات كافية لتلبية الطلب على الزيت الخام وفي نطاق سعري مناسب يحقق تلم الموازنة وبمعنى ادق فوجودها او وجود هيئة مماثلة لها هو مطلب من مطالب السوق النفطية، كما ان الاييك وعبر مراحلها التاريخية في ظل تقلبات اسعار الصرف بالدولار حافظت على مبيعات زيوتها الخام بنفس العملة وهذا ما حقق فوائد مالية كبرى للاقتصاد الأمريكي عليه فان أي هيئة او منظمة جديدة تضم الدول المصدرة للبترول لا يتوقع ان تراعي المصالح الامريكية بما يفوق سلوك منظمة الاييك الا في حالة إعادة سيطرت الشركات البترولية الكبرى على معدلات الإنتاج في الدول المصدرة للنفط.¹

5-2-الوكالة الدولية للطاقة²

هي منظمة دولية مستقلة تسعى لتأمين امدادات مصادر الطاقة بأسعار تكون في المتناول لفائدة دول الأعضاء، ويتركز عملها على أربعة مجالات رئيسية هي امن الطاقة، التنمية الاقتصادية، والتوعية البيئية، والعلاقات مع الدول الغير أعضاء (خاصة المنتجين والمستهلكين الكبار للطاقة) أنشأت هذه الأخيرة بعد ازمة النفط عام 1974 مقرها باريس هدفها مواجهة الاضطرابات التي تعرفها السوق الدولية للنفط والمخاطر المتعلقة بامتداداتها، وقد شهدت هذه الأخيرة مع مرور السنين موقعا مميزا في الحوار العالمي بشأن قضايا الطاقة وتعمل على توفير الاحصائيات والتحليلات الموثوقة لمختلف الفاعلين و المهتمين لسوق العالمية للطاقة ومن بين أهدافها أيضا :

- صون نظم التعامل مع الاضطرابات النفطية.

¹ خالد بن منصور العقيل - مرجع سابق، ص 41

² بوزيرة أحمد "أثر تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على اقتصاد الجزائر" -1998-2013، رسالة ماجستير، علوم اقتصادية جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة دفعة 2013-2014 ص 36

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

- تعزيز سياسات الطاقة الرشيدة في السياق العالمي، من خلال العلاقات التعاونية مع الدول الغير أعضاء، والمؤسسات الصناعية والمنظمات الدولية.
- تفعيل نظام المعلوماتي الدائم حول سوق النفط الدولية وتحسين امدادات الطاقة في العالم وبنية الطلب عبر تصوير المصادر البديلة للطاقة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة.
- تعزيز التعاون الدولي في تكنولوجيا الطاقة، والمساعدة في تحقيق التكامل بين السياسات البيئية والطاقة.

6/محددات أسعار النفط والعوامل المؤثر فيها:

ويشمل هذا الجزء كل من الطلب العالمي على النفط الخام والعرض العالمي على النفط الخام وأيضا العوامل المؤثرة في كل منهما إضافة إلى محددات أخرى.

6-1 الطلب العالمي للنفط الخام والعوامل المؤثرة فيه:

يتحدد الطلب النفطي بمدى مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوع يعلى السلعة النفطية الخام أو المنتجات نفطية عند سعر معين وفترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات الإنسانية سواء كانت لأغراض الاستهلاكية أو الإنتاجية.¹

ويوجد مجموعة من العوامل المؤثر على هذا الطلب منها ما هو أساسي ومنها ما هو ثانوي:

6-1-1 مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي ودرجة التقدم الصناعي وتوسيع الميكانيكي:

و الملاحظ في هذا الشأن أن النفط يلعب دور مهم في تطور الاقتصاد العالمي و يعكس مستوى التقدم الاقتصادي ، وهذا راجع لا اعتماد الدول على النفط و مشتقاته في تشغيل الهائل من المركبات و الآلات المستخدمة في معظم المجالات ، وأيضا في جميع وسائل النقل البرية و الجوية و البحرية ، و يزداد الطلب عليه كل ما زاد التطور الاقتصادي ، فزيادة النمو الاقتصادي تصاحبها الزيادة في النمو النفطي بمعنى كل زيادة في الطلب على النفط معناه الزيادة في التطور و النمو الاقتصادي ، وكل تراجع في النمو الاقتصادي من شأنه أن يآثر في كمية النفط المطلوبة أي بمعنى توجد علاقة طردية بين المتغيرين متداخلة ، فكل واحد يآثر في اخر .²

6-1-2 سعر النفط الخام: وهو من العوامل الأساسية الفعالة التي تأثر على الطلب النفطي بحيث أن انخفاض

أو تدني في السعر يؤدي إلى الزيادة أو التوسع في الطلب والعكس صحيح.³

6-1-3 الاستقرار السياسي في العالم:

¹نواف الرومي، مرجع سابق، ص 24

²حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص 70

³محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، 153

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب النفطي و تكون أثاره واضحة على تغيرات الأسعار ، فالاضطرابات السياسية تعتبر في كثير من الأحيان سببا رئيسيا في تقلص الامدادات النفطية و هذا ما يدفع بالدول المستهلكة لتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص الامدادات ، فعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط و المحجمات النفطية في العراق وإضافة إلى الاضطرابات السياسية الداخلية في نيجيريا و غيرها على إثرها قد شهدت أسعار النفط مستويات عالية فاقه سبعين (70) دولار للبرميل و هذا تخوفا من الانقطاع الامتدادات النفطية ، وما يترتب على هذا التخوف من استغلال السوق من قبل المضاربين من أجل الحصول على الأرباح.¹

وعلى هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر استهلاك و في مقدمتها أمريكية لتخزين كميات هائلة تكفيها لمواجهة العجز المتوقع بالرغم من ارتفاع تكاليف تخزين النفط.

6-1-4 المناخ:

الملاحظ أنه يزداد الطلب على الطاقة في أجواء مناخية متطرفة، فبرد الشتاء يؤدي إلى تزايد استهلاك الطاقة سواء في البيوت أو المصانع ويقارب إلى خمسة وعشرين (25) برميل في اليوم، في حين في فصل الصيف يرتفع الاستهلاك العالمي بسبب العطل الصيفية وهذا بارتفاع. مشتقات البترولية، ولهذا نجد أن الاوبك تحدد سقف إنتاجها حسب الفصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.

6-1-5 النمو السكاني:²

يأثر عامل السكان على طلب النفط بشكل ملحوظ ، حيث كلما كان عدد السكان كبير و متزايد فإنه يؤدي إلى توسيع و نمو الطلب بافتراض أن نسبة نمو السكان أقل من نسبة النمو الاقتصادي، بحيث لا يؤثر متوسط دخل الفرد و يتأكد هذا الطرح تطور التاريخي لعدد سكان العالم وتطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات سنة 1950 كان عدد سكان العالم 2.5مليار نسمة استهلكوا 11.7مليار برميل من النفط، اما سنة 1999 بلغ عدد السكان 6مليار نسمة استهلكوا 96.2مليار برميل نفط ويتوقع ان يصل سكان العالم سنة 2050 إلى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم حوالي 200 مليار برميل نفط.

وعلى الرغم من أن عامل السكان عامل مهم غير أن تأثيره على الطلب العالمي للنفط يكون نسبيا ومتكاملا مع بقية العوامل الأخرى خاصة الإنتاج والدخل القومي، فالمناطق المتقدمة صناعيا يشكل سكانها 18 بالمئة من

¹ ضياء مجيد الموسوي "ثورة أسعار النفط" ديوان مطبوعات الجامعة الجزائرية، 01 جانفي 2005 ص4

² w.w.w.moenr-gor-ae الاصباح نعوش " إلى أين أسعار النفط " ، مجلة أخبار النفط و الصناعة ، الامارات العربية المتحدة ، 2000 الموقع

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

سكان العالم غير أنهم يستهلكون 70 بالمئة من بترول العالم أما بقية سكان العلم والذين يشكلون 72 بالمئة فإنهم يستهلكون 30 بالمئة من بترول العالم.

6-1-5 أسعار السلع البديلة:

تأثر أسعار السلع البديلة والمنافسة إيجابيا على الطلب العالمي للنفط العالمي في حالة تعذر منافستها له وبتالي عدم إنقاصها لطلب عليه، ومن أهم هذه السلع نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية والطاقة الذرية، وتتميز هذه السلع بارتفاع تكاليف إنتاجها واستعمالها إضافة صعوبة نقلها وهذا ما يجعلها في موقع تنافسي ضعيف ومحدود على المدى القصير أو المتوسط مع النفط.

6-2- العرض العالمي للنفط الخام:

ويقصد به الكميات المتاحة من السلع البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محددة، والعرض البترولي يكون فرديا للبائع او الطرف العارض ويكون عرضا كليا لمجموعة من البائعين او الأطراف العارضين له بسعر او أسعار مختلفة في زمن محدد.¹

توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر على العرض العالمي للنفط سواء كانت بارتفاع او الانخفاض وتختلف درجة تأثيرها من عامل الى اخر واهم هذه العوامل نجد:

6-2-1 احتياطات والطاقة الإنتاجية:

تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على العرض العالمي للنفط وكلما كانت مؤكدة وكبيرة كلما كان احتمال إمكانية الزيادة في الإنتاج، وهذا غما عن طريق إنتاجية الابار القديمة أو حفر أبار جديدة مكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

6-2-2 السعر:

تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى ارتفاع الكمية المعروضة منه إلى أن سوق النفط يخضع إلى اعتبارات احتكارية فضلا على مدى الزمن

6-2-3 مستوى التقني والتكنولوجي لأدوات الإنتاج:

¹نبيل بابا عربي - على لعجلات " أثر تغير سعر النفط على الجزائر " دراسة قياسية (2000-2018) كلية علوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2018-2019 ص

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

يلعب مستوى التكنولوجيا الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن أماكن البترولية وبتالي يساعد على اكتشاف احتياطات بترولي الجديدة تساهم في رفع العرض الكلي للنفط.

6-2-4 مصادر البديلة للنفط وأسعارها: وتلعب هذه الأخيرة دورا هاما في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار ووجود منتجات بديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبتالي ينخفض العرض وهذا في حالت انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

6-2-5 الحروب وأحداث السياسية: وتعتبر أحد العوامل الأساسية المؤثرة في العرض البترولي، فقد شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات، بدأت من الازمة النفطية الأولى 1973 ثم 1979 و 1980 مع بداية الالفية أصبح النفط هدف للهجوم بعد ان كان وسيلة للدفاع وأصبح من المحركات السياسية كملف غزو العراق وأفغانستان وملف ايران النووي وغيرها من القضايا.

6-2-6-السياسة النفطية للدول المنتجة:¹

فقد انتهجت هذه الأخيرة عدة أنواع من السياسات كان لها الأثر الكبير على العرض العالمي للنفط ويمكن لاختصارها فيما يلي

▪ سياسة تغليب المتطلبات المالية (1973-1985):

وتتضمن هذه السياسة الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسباً للطلب عليه وإعطاءه السعر الفعلي، أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض.

▪ سياسة تغليب السوق (1989-1999):

يكمن محتوى هذه السياسة على احتوائه على زيادة العرض النفطي بمعنى تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب عليه وهذا بسبب محاولة بعض الدول المنتجة استعادة حصتها في السوق والتي فقدتها بداية الثمانيات.

▪ سياسة تثبيت الأسعار (عام 2000):

وقد جمعت بين السياستين السابقتين، تقوم منظمة الاوبك بضبط عرض النفطي حسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار النفط خارج النطاق 22-28 دولار أكثر من عشرون (20) يوما تجارية متتالية تقوم دول الأعضاء بتغيير معدل الإنتاج ب معدل 500 ألف يوميا.

¹ عبد الملك مباني " الاقتصاد العالمي للمحروقات والنفط والغاز الطبيعي "، دراسة استشرافية مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2007-2008 ص 61

6-3- محددات أخرى لأسعار النفط:

توصل الباحثون أن العوامل الأساسية (الطلب والعرض) لا تبدو أنها كافية وحدها على عدم استقرار النفط بل توجد مجموعة من المحددات الأخرى كما يلي:

6-3-1- السياسات الحكومية الخاطئة:¹ في الوقت الذي يعتقد فيه الكثير بتفسيراتهم للضرورة أن عوامل وظروف السوق هي الدافع الرئيسي وراء زيادة أسعار النفط ، فإنه منذ سنة 2004 توصل المحللون أن سياسات الحكومة الخاطئة تساهم بشكر كبير و هام في ارتفاع أسعار خاصة سنة 2008 و أنها لا تؤدي بالتعميد على الحصول على الموارد النفطية في جميع أنحاء الحالم بل تساهم أيضا في تغذية الطلب المحلي على وقود النقل أثناء فترة ارتفاع الأسعار هذا من جهة و ناحية أخرى فإن تأمين مجموعة من البلدان مصدرة لمواردها مثل روسيا و فنزويلا أدى إلى منع الشركات النفطية متعددة الجنسيات من وصول وتطوير الحقول النفطية الجديدة وهذا ما أدى إلى تعميق العجز المسجل في إنتاج النفط ، كما هو الحال عليه في كثير من اقتصاديات السوق الناشئة مثل إيران وروسيا بحيث نجد أن حكومات هذه الدول حافظت على إعانات المخصصة لدعم أسعار البنزين المحلية مما أبقى أسعارها لا تعكس مستوياتها الحقيقية في الأسواق العالمية و أيضا حال دون انخفاض الاستهلاك في هذه الأسواق مع بداية ارتفاعها .

والارتفاع المستمر الأسعار أدى ببعض الدول التي لم تستطيع تحمل العبء مستويات الدعم الحكومي لأسعار الوقود المحلية إلى البدا في اتخاذ إجراءات استثنائية بهدف خفض الدعم على الوقود كالصين، في حين أن سياسة بعض دول المتقدمة الضريبية المرنة تلعب دور هام في منع تغير أسعار الوقود في محطات البنزين بشكل كبير بسبب فرض ضرائب مباشرة عليه.

كما نلاحظ أيضا ان سياسات بعض الدول ساهمة بشكل مباشر في عدم استقرار سوق النفط وعلى رأسها أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بعد التشريعات الجديدة المتخذة بشأن فصل عنصر الكبريت عن الديزل الذي أثر مباشرة على أسعار النفط الخام الخفيف، أيضا القرار الهام الصادر على وزارة الطاقة الأمريكية الذي يقر برفع مخزون الوقود ضمن احتياطي الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية إلى مستويات أعلى سنة 2008 مما أدى إلى تقليص كميات المعروضة من النفط الخام الخفيف في السوق الفورية وفق لتقديرات بهذا القرار يكون قد خفض العرض من 0.1 بالمئة إلى 5 بالمئة من النفط الخام الخفيف في السوق، و الان الطلب يتميز بالمرونة السارية فإن قرار وزارة الطاقة الأمريكية هذا يرفع مستوى المخزون الاستراتيجي و زيادة

¹ سعد الله داود " تشخيص متغيرات الجديدة في سوق النفط وأثارها على استقرار الأسعار 2008-2010، مجلة الباحث عدد 09 ص 215

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

الأسعار نحوى 10 دولار للبرميل و هو ليس بالأمر الجديد الا انه بعد الصدمة البترولية عام 1973 شجعت الولايات المتحدة الأمريكية السياسات السيئة لاكتناز الوقود.

6-3-2 متغيرات الاقتصاد الكلي: الانخفاض المستمر على الدولار الأمريكي على مدى السنوات الخمسة الماضية أثر بشكل مباشر على ارتفاع أسعار النفط، رغم أن العلاقة بين أسعار النفط والدولار معقدة و لا تخدم مصالح أطراف السوق. فمنذ اعتماد تقويم النفط بالدولار الأمريكي يفترض أن انخفاض سعر الصرف بالدولار سيخفض بذلك تسعيرة النفط في السوق ومن ثم سيزيد الطلب عليه. ومن جهة أخرى في حالة ترك السوق يتوازن وفق للظروف الجديدة -انخفاض الدولار مع ثبات العوامل أخرى -سيرتفع سعر الدولار.

7/التطور التاريخي لأسعار النفط:

لقد شهدت أسعار النفط الخام تطورات متتالية خلال القرن الماضي وبدايات القرن الحالي وفقا لمصالح الشركات النفطية سواء متأثرة بظروف السوق او متأثرة في دوره في الاستهلاك العالمي للطاقة.

7-1: تطور أسعار النفط من (1975-1985)

لقد كانت السيطرة في هذه المرحلة لعدد قليل من الشركات للصناعات النفطية وبقيت أسعار النفط عند مستويات متدنية ما بين 1.5 الى 3 دولار للبرميل وهذا بداية من الحرب العالمية الثانية حتى أوائل عقد التسعينيات مما ساهم في نمو الطلب، وحين زيادته لأكثر من 10 دولار للبرميل عام 1974 وما بين 11 و13 دولار للبرميل عام 1978 وارتفاعه الى 36 دولار عام 1980 فقد زاد الإنتاج من خارج الايبك وانخفض الطلب العالمي على النفط.¹ وترجع هذه التقلبات في أسعار النفط الى الازمات التي وقعت في هذه الفترة، حيث بعد 1973 اكد ان النفط المنخفض قد انتهى وان السيطرة المطلقة للشركات النفطية على الأسعار قد ولى والدول المصدرة له لن تقبل باقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر نفطها وعلى هذا الأساس عقدت الايبك مجموعة من المؤتمرات لمراجعة مجموعة من المواقف وتصحيح أسعار النفط مع ما يتناسب مع الاعتبارات المختلفة خاصة تزايد تضخم النقدي العالمي.²

لجأت منظمة الايبك عام 1982 الى خفض انتاجها من اجل إبقاء الأسعار عند مستوى عالي الا ان العوائق التي واجهت الايبك من أهمها زيادة العرض النفطي من دول خارج المنظمة، التخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفطها بداية من عام 1983 (5.5 دولار للبرميل)، عدم التزام بعض أقطار المنظمة

¹حمادي نعيمة مرجع سابق ص 11.

²قسي عبد الكريم، أهمية النفط في اقتصاد التجارة الدولية (النفط السوري نموذج) منشورات الهيئة السورية للكتاب دمشق 2010 ص 136

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

إنتاج ضمن الحصص المقررة دفع بهذه الأخيرة الى خفض سعر النفط ليصبح 30.1 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار سنة 1985، في حين شهدت أسعار النفط في سنة 1989 انهباء سريعاً خلال الأشهر الأولى وصل الى 13 دولار للبرميل مما سبب ازمة حقيقية للدول المنتجة له خصوصاً أعضاء منظمة الايبك وهذا نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.¹

2-7: تطور أسعار النفط من (1986-2000)

شهدت أسعار النفط في هذه المرحلة انخفاض الى حوالي 13 دولار للبرميل ثم استقرت ما بين 1986 الى 1996 عند متوسط 17.3 دولار للبرميل أعاد النمو الموجب في الطلب وزيادة في الإنتاج في الايبك في هذه الفترة،² في حين تعرضت السوق النفطية العالمية سنة 1998 الى عدة ظروف أدت الى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، ضمن ناحية الطلب، عرفت دول اسيا ازمة اقتصادية اثرت على حجم الاستهلاك وهذا ما اثر سلباً على مستوى الطلب، اما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت امدادات النفطية لدول الايبك من 25 مليون برميل الى 17 مليون برميل يومي الذي ساهم في رفع مستوى المحروقات النفطية للدول الصناعية مما احدث اختلالاً في سوق النفط وادى الى انخفاض السعر الى حدود 12.3 دولار للبرميل، كما اثرت ازمة النفط عام 1998 على كافة اقتصاديات الدول وعلى وجه الخصوص الدول المنتجة له لينخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3.4 عام 1997 الى 1.8 عام 1998 في حين تحسنت الأوضاع سنة 1999 وارتفع السعر الى 17.5 وهذا راجع الى انخفاض دول الايبك وغيرها ليصل سنة 2000 الى 27.6 دولار للبرميل.³

3-7: تطور أسعار النفط (2001-2010)

ما ميز هذه الفترة انخفاض أسعار منظمة الايبك ليصل الى 23.1 دولار للبرميل ثم 5.3 دولار للبرميل كما شهدت أيضاً السوق النفطية عام 2002 عوامل متعددة حسنت مستويات الأسعار ومن أهمها الاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط، تعليق الصادرات العراقية لفترة شهر. عدم استقرار الأوضاع في فنزويلا واستمر هذا الوضع الى نهاية 2002 مما ساهم في رفع أسعار الايبك الى 24.3 دولار للبرميل.⁴

¹ صديق محمد عفيفي، تسويق البترول مكتبة عين الشمس القاهرة سنة 2003، ص 275.

² قصي عبد الكريم إبراهيم مرجع سابق ص 136

³ تقرير الأمين العام لمنظمة الايبك العدد 28 سنة 2001

⁴ تقرير منظمة الايبك العدد 29 سنة 2002.

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

في حين ارتفعت أسعار الايبك سنة 2003 الى 28.2 دولار للبرميل دعم الارتفاع الحاصل في الأسعار¹، اما سنة 2007 ارتفعت الأسعار بشكل ملحوظ كسرت الحواجز القياسية ليستمر صعودها من 60 دولار للبرميل سنة 2007 الى 80 دولار سنة 2008 وفي شهر جويلية من 2008 وصل الى 147.27 دولار للبرميل لكنه سرعا نما تلاشا واتجه نحو الانخفاض بسبب

المخاوف على الطلب العالمي وأيضا الركود الاقتصادي العالمي الذي كان نتيجة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الامريكية في شهر أكتوبر عام 2008 ليصل السعر الى 60 دولار للبرميل وهو أدنى مستوى، اما في 2009 فقد استقر سعر النفط عند معدل 59.12 دولار للبرميل ليرتفع مرة أخرى الى 77.84 في عام 2010²

4-7: تطور أسعار النفط (2011-2018)

شهدت هذه الفترة احداثا كان لها اثر على التوازن السوق النفطية من حيث الأسعار ومن حيث الإنتاج فقد ظهر فيها ما يسمى بالربيع العربي سنة 2011 حين تجاوز البرميل النفط 110 دولار واستمر الى غاية 2013 لينخفض بعدها الطلب العالمي على الطاقة ويزداد انتاج الولايات متحدة الامريكية على النفط فيرتفع سعر الصرف الدولار الى مستويات قياسية يؤدي هذا الى انخفاض سعر البرميل من النفط الى مستويات قياسية أيضا ليصل الى اقل من 35 دولار من الثلاثي الأول سنة 2016 واستمر هذا التذبذب برغم من تحسنه نهاية 2016 ليصل الى 49 دولار للبرميل ويصل سنة 2018 الى 74 بسبب مجموعة من الاحداث العالمية أهمها تولي الرئيس (د ولاند ترامب) رئيسا على الولايات المتحدة الامريكية، انسحاب الأحادي الجانب من طرف الولايات المتحدة الامريكية لاتفاق النووي مع ايران في 8 ماي 2018، العقوبات التي فرضت على ايران ، وقد اثر بشكل إيجابي على أسعار النفط اجتماع الايبك في الجزائر في 22-23 سبتمبر 2018 الذي اتفق بموجبه العمل على تمديد اتفاق فيانا ديسمبر 2016 بحفظ 1.8 مليون برميل يومي ابتداء من سنة 2018 .

5-7: تطور أسعار النفط من (2018-2020)

تلقت أسعار النفط في الأسابيع الأخيرة من سنة 2019 دعما متأملة نجاحا ضد فيروس كورونا في حين أغلقت التعاملات سنة 2020 بخسارة تزيد عن الخمس تحت ضغط تداعيات كورونا وحرب الأسعار واغلاق (الخامبرانت) القياسي للنفط بحر الشمال تعاملاته في اخر العام على 51.72 دولار للبرميل وزاد الخام غرب

¹ تقرير الاستراتيجي العربي مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002، 2003، ص127.

² زغبي نبيل اثر التقلبات الطاقوية للاتحاد الأوروبي في قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة تخصص اقتصاد دولي، كلية علوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر (2001-2012) سنة 2011، 2012.

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

تكساس الوسط الأمريكي بقدر 0.08% واغلاق عند 48.44 دولار للبرميل لكن هذه المكاسب لم تعوض سوى جزءا بسيطا من الخسائر الغير مسبوقه بما يزيد 21% تكبدها الخام طوال عام 2020 واغلاق برنت تعاملات عام 2020 اقل بنحو 14.5 دولار بنسبة 21.5% مقارنة ب2019 الذي كان 66.1 دولار للبرميل .وفقد الخام الأمريكي حوالي 12.5 دولار او بنسبة 20.5% نهاية 2020 الى 48.44 دولار منخفضا الى 61 دولار للبرميل مقارنة مع خام 2019.

*الاستقرار تبعه الانهيار :

دخل الخام عام 2020 باداء مستقر يميل الى الانخفاضات نتيجة للتوتر التجاري بين الولايات المتحدة الامريكية والصين ،لكن الاتفاق لمجموعة -ايبك + -في أواخر 2019 حث على خفض الإنتاج بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا كان سببا في الحد من الأثر السلبي لنزاع واشنطن وبكين وبدءا من مارس مع تفشي فيروس كورونا بدا الخام بالانحدار بسبب دفع معظم دول العالم الى فرض قيود صارمة على الحركة ،إجراءات حظر للتجوال ،اغلاق الحدود، تعطيل حركة الطيران أدى الى انخفاض كبير في الطلب على الوقود ليصل انحدار الأسعار ذروته في الثلث الأخير من افريل ليصل الى اقل من 16 دولار برميل لأول مرة منذ عام 1999 وانحيار الخام الامريكى لتداول عقوده باقل من الصفر لأول مرة في التاريخ والانحدار الى السالب 40 دولار للبرميل.

*حرب الأسعار ثم الاتفاق :

وهذا الانهيار سرع بحرب الأسعار شنتها السعودية العضو الأساسي في منظمة الدول المصدرة للبتروال الاوبيك ضد روسيا التي تقود دول الأعضاء في تحالف الايبك+ من خارج الايبك على خلفية رفض موسكو اقتراح الرياض بإجراء المزيد من التخفيضات في الإنتاج لمواجهة التراجع في الطلب على مدى شهر ونصف خلال شهري مارس وأفريل اغرقت السعودية الأسواق العالمية بكميات ضخمة من الخام بأسعار رخيصة مما الحق ضررا بالغا لمصالح الدول المنتجة بما فيها السعودية نفسها وتحت وطأة تداعيات جائحة فيروس كورونا وحرب الأسعار عاد تحالف الايبك+ الى طاولة المفاوضات ليتوصل الأعضاء في افريل الى الاتفاق على تخفيضات غير مسبوقه في الإنتاج بمقدار 9.7 مليار برميل يوميا يشكل 10% من الامدادات العالمية اعتبارا من بداية ماي حتى نهاية +++ .ثم الى 7.7 مليار برميل اعتبارا من مطلع +++ حتى نهاية 2020 واسهم الاتفاق إضافة الى تخفيض القيود بعد انحصار الموجة الأولى من تفشي كورونا ،تصحيح السريع في أسعار الخام لتقفز 20% خلال شهري ماي وجوان

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

.ووفقا لاتفاق افريل كان يفترض تخفيف التخفيضات انتاج دول الايبك + مرة أخرى 5.8ملايين برميل يوميا اعتبارا من جانفي 2021 حتى نهاية 2022 .

لكن انتكاس الطلب على الخام وتفشي السريع للموجة الثانية لفيروس كورونا وعودة العديد من الدول لفرض القيود على حركة دفع تحالف اوبك+ عن تراجع تنفيذ الاتفاق افريل وانفقت دول التحالف في ديسمبر 2020 على خفض الإنتاج 7.2 برميل يوميا وتتم مراجعة الزيادة بشكل شهري.¹

المطلب الثاني: الإطار النظري حول السياسة المالية وأدواتها

سنتناول في هذا المطلب كل من تعريف السياسة المالية واهداف واتجاهات وآلية عملها كما سنتطرق أيضا لأدواتها وعلاقة كل واحد منها بأسعار النفط.

1: مفهوم السياسة المالية:

لقد اقترن مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدول في رسم سياستها وأهدافها الداخلية التي تسطرها وتسعى للوصول اليها، وأصبحت بمثابة مرآة للتطور الاقتصادي للدول، وقد اختلفت وجهات النظر باختلاف المحللين والاقتصاديين وانتماءاتهم في مفهوم السياسة المالية ولذلك نجد مجموعة من التعريفات لها:

1. يمكن التعبير عن السياسة المالية بأنها استخدام أنشطة حكومية مالية معينة في التنمية واستقرار الاقتصاد وهذه الأنشطة هي أدوات السياسة المالية، الضرائب، القروض العامة، الميزانية العامة، النفقات العامة، الى آخره ويجب ان تنسق وتدمج مع الضوابط النقدية والاقتصادية وضوابط الانتماء.²

2. ونجد تعريفا آخر=على انها مجموع إجراءات تتخذ من قبل السلطات الحكومية بهدف تعديل النفقات العامة او الحصيلة الضريبية، من اجل خدمة الأهداف الاقتصادية بالأخص معالجة البطالة، التضخم، بحيث يكون أثر النفقات العامة بزيادة نفس اثار التخفيض الضرائب والعكس.³

3. ويضاف الى هذين التعريفين تعريف اخر للسياسة المالية ، يرى أصحاب هذا التعريف "على انها دراسة تحليلية لنشاط المالي للقطاع العام، وما يستتبع من هذا النشاط من اثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الانفاق العام والارادات، بغية تحقيق اهداف معينة في طلعتها النهو

¹ جعفر قاسم، الصفحة الرسمية لوكالة أناضول الدولية للاقتصاد، رصد لرحلة أسعار النفط بين انخيار والاستقرار وسط تداعيات فيروس كورونا وحرب الأسعار بين دول الأعضاء مجموعة الايبك + إسطنبول.

² الدكتور احمد فوزي الحصري" الأنشطة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار" -كلية التجارة، جامعة زقازيق مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، ص50

³دكتور احمد فوزي الحصري، مرجع سابق، ص 51

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

ض بالاقتصاد القومي و دفع عجلة التنمية و إشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني و تحقيق العدالة الاجتماعية بإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين ، بتقريب بين طبقات المجتمع و الافلاح من التفاوت بين الافراد في توزيع الدخل و الثروات.1

4. أما المجموعة الأخرى فتذهب في تعريف السياسة المالية على انها تلك الإجراءات و السياسات المدروسة و المعتمدة المتصلة بمستوى و نمط الانفاق الذي تقوم به الحكومة، و بمستوى و هيكل الارادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى.2

*و يمكن مما سبق من التعاريف القول ان السياسة المالية هي مجموعة من الإجراءات و التدابير الرشيدة التي تنتهجها الدولة في التعامل مع العناصر المالية و هذا للوصول الى تحقيق أهدافها الاجتماعية و الاقتصادية و دفع عجلة التنمية و تحقيق الاستقرار و النهوض بالاقتصاد الوطني.

2 - أهداف و اتجاهات السياسة المالية:

1-2 أهدافها: توجد للسياسة المالية مجموعة من أهداف تسعى الدولة لتحقيقها عن طريق مجموعة من الإجراءات و التدابير المتخذة نذكر منها:

1-1-2 التخصيص الأمثل للموارد المجتمعية: في لحظة معينة يمتلك المجتمع مجموعة من الموارد تتصف بالحدودية و النفاذ و أخرى متجددة تدفع الدولة إلى البحث عن الكفاءات من أجل إنتاج مختلف السلع و الخدمات تحقق من خلالها و تلي احتياجات الأساسية و المتزايدة للمجتمع، و هذا عن طريق توجيه و تحفيز القطاع العام و الخاص مستخدمة بذلك بما يعرف بأدوات السياسة المالية، منها ما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة و أخرى بالنفقات العامة لها³

2-1-2: التوزيع العادل للثروات و الدخل: إن تحقيق الهدف السابق يؤدي إلى تعظيم و تنوع الإنتاج، بمختلف أنواعه من السلع و الخدمات، بحيث تستخدم هذه الأخيرة بتوظيف أدواتها من أجل توزيعه توزيع عادلا على أفراد المجتمع و هذا عن طريق الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأول للثروة و التوزيع العدل الدخل المحقق نتيجة استخدام مصادر الثروة و توزيع التوازن لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة.⁴

1 احمد فوزي الحصري، مرجع سابق، ص 51

2 احمد فوزي الحصري - مرجع سابق ص 51

3 احمد فوزي الحصري، مرجع سابق، ص 52

4 صالح المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دراسة المفاهيم و الأهداف و الأولويات و تحليل للأركان و السياسات و المؤسسات " دار الفجر، للنشر و التوزيع، ط 01، القاهرة 2006، ص 495، 499

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

3-1-2 تحقيق الاستقرار الاقتصادي : و يعتبر من الأهداف الأساسية للسياسة المالية التي تسعى إلى تحقيق

الحد الأدنى من الاستقرار في الإنتاج و التشغيل ، المقصود من الاستقرار الاقتصادي ليس الجمود و الركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة و إنما هو الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج و مقدار الدخل و مستوى الأسعار ، عبر الاطوار الاقتصادية من (الركود ، الكساد ، فإنعاش ، فالتضخم) فتسبب اختلالا للحياة الاقتصادية المنشئة بذلك مصاعب في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي¹، يحتم على الدولة تدخل من أجل تدارك هذا الاختلال و تخفيف منه و هذا باستخدام أدوات السياسة المالية من خلال

• **التوازن المالي:** ويقصد به استخدام مواد الدولة على أحسن وجه ممكن.

• **التوازن العام:** وهو التوازن بين مجموعة الانفاق القومي (نفقات الافراد، الاستهلاك والاستثمار، بالإضافة إلى نفقات الحكومة، وبين مجموعة الناتج القومي بأسعار ثابتة) في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة حيث تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات كثيرة ومتنوعة للوصول إلى أهدافها وأهمها، الضرائب والقروض والإعانات والمشاركة مع الأفراد في تكوين مشاريع وغيرها.²

2-2 اتجاهات السياسة المالية: من خلال الأهداف المذكورة سابقا تتحدد اتجاهات السياسة المالية التي تتبعها الدولة وأيضاً صيغة الأدوات التي يجب استخدامها، ويمكن حصرها فيما يلي:

1-2-2 سياسة توازن الميزانية سنويا: يكمن الهدف من هذا الاتجاه في محاولة إبقاء التوازن بين النفقات الحكومية وإيرادات الخاصة للدولة بغض النظر على الظروف السائدة، ونعني بذلك إذا كان هناك توقع في انخفاض في الدخل القومي تعمل الدولة على رفع معدلات الضرائب أو على خفض نفقاتها الحكومية، ولكن قد تؤدي هذه السياسة إلى سوء استعمال الأموال العامة.³

2-2-2 سياسة الميزانية التعويضية الموجهة: والهدف من هذه السياسة المحافظة على مستوى التكاليف والدخل القومي عند مستوياتها العليا، من خلال توظيف الضرائب والانفاق الحكومي بطريقة عقلانية، وهي وسيلة أكثر واقعية من الأولى لكنها تفتقد للمرونة الكافية، الان معدلات الضرائب والانفاق الحكومي لا يمكن تغييرها بسهولة لطبيعة التشريعات المالية.⁴

¹ موسى إبراهيم سياسات الاقتصادية والدول الحديثة " دار المنهل، ط01، بيروت، سنة 1998، ص 13

² عبد المطلب عبد المجيد سياسات الاقتصادية (التحليل الجزئي والكلّي) ، مكتبة الزهراء الشرق، القاهرة سنة 1997، ص 241، 242.

³ محمد فودو، "السياسة النقدية في ظل اقتصاديات العولة وأهم الإصلاحات من أجل المسايرة" -حالة الجزائر - رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير وفتح نقود والمالية، جامعة الجزائر، دفعة 2005-2006، ص36-37.

⁴ محمد فودو، مرجع أعلاه، ص 37.

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

2-2-3 سياسة الميزانية المستقرة: تعمل الحكومة في هذه السياسة على تحديد اتجاه معين لمعدلات الضرائب (الضريبة التصاعدية)، وهذا التحقيق للفائض في ميزانيتها عند الوصول إلى التوظيف الكامل والدخل القومي المرتفع، وتؤدي هذه السياسة إلى الاستقرار الاقتصادي.¹

3-آلية عمل السياسة المالية: تستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد من أجل معالجة الفجوة الركودية (الفجوة الانكماشية)، و(الفجوة التضخمية)، وتكمل آلية عمل السياسة المالية فيما يلي:

3-1- حالة الكساد الاقتصادي: (الفجوة الانكماشية)

- السياسة المالية التوسعية: ونعني بها أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبتالي العجز في تصريف المنتجات، ويعني أيضا عدم عمل كافي ووجود بطالة بأنواعها. وفي هذه الحالة فإن الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في النمو، ومن أجل انتشال الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية²، وتكون عن طريق علاج الفجوة الانكماشية من خلال:

أولا: زيادة مستوى الانفاق العام: وتمثل في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (السلع والخدمات) أو زيادة المداحيل التي يتحصل عليها الافراد الان الانفاق الحكومي بمثابة مداخيل للأفراد، وهذه الزيادة (الدخل) تؤدي إلى زيادة الطلب وزيادة الطلب للمؤسسات تؤدي إلى زيادة إنتاجها، وهذا يؤدي إلى زيادة الاحتياج من الايدي العاملة الجديدة ومنه زيادة التوظيف الذي بدوره يؤدي إلى علاج البطالة والكساد ودفع بعجلة التنمية للأمام

ثانيا: اللجوء إلى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الانفاق العام: وهذا من خلال اللجوء الدولة إلى إعفاءات الضريبة للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصريفي، الان الضرائب التي كانت تقطع من المواطنين قد تم تخفيضها أو تم التحلي عنها، وتصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصريفي المخصص الانفاق الاستهلاكي والادخار، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والاستهلاكي.

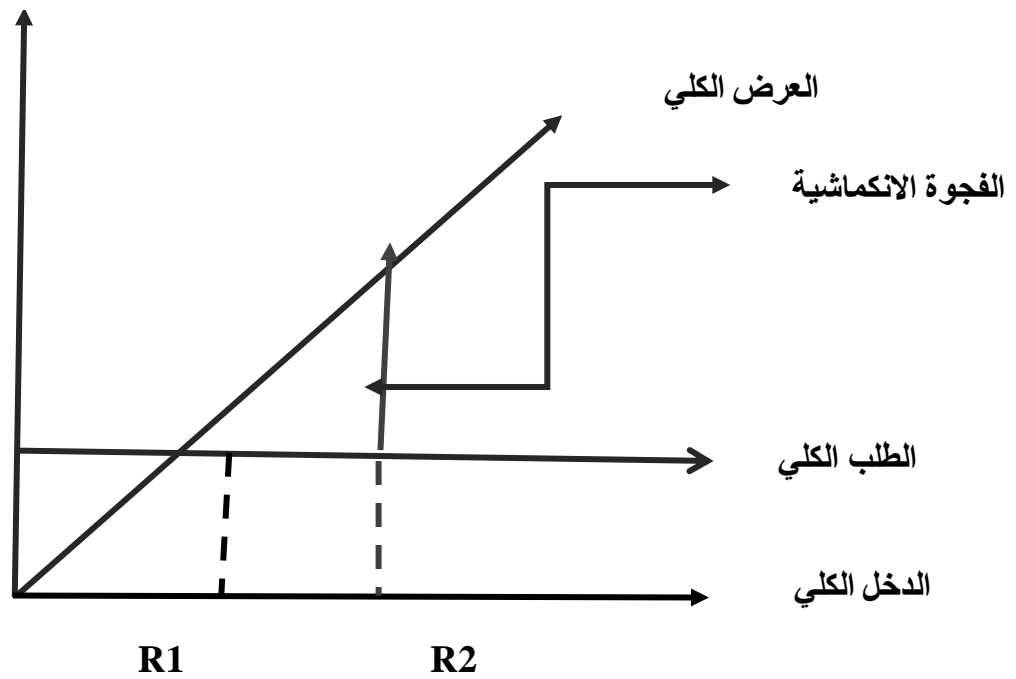
ثالثا: وقد تستخدم الحكومة السياستين معا: بمعنى الزيادة في مستوى الانفاق العام وتخفيض الضرائب وهي طريقة تخدم الاقتصاد وتدفع بعجلته وتؤدي إلى الخروج من حالة الكساد.

¹ محمد فودو، مرجع أعلاه، ص 37، 38.

² أحمد فوزي الحصري، مرجع سابق، ص 54.

الشكل رقم 01: يمثل فجوة الانكماشية¹

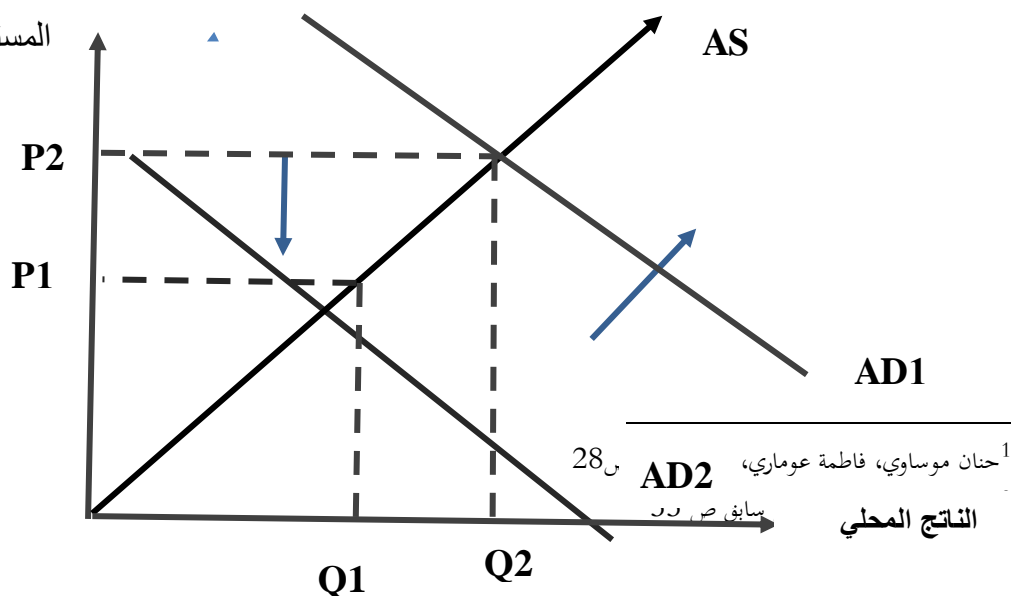
الإنتاج الكلي



المصدر: عالم سعدية، غطاس منال السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار المحلي، دراسة حالة الجزائر (2001-2013) مذكرة تدخل لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة لكي مخرجة أولحاج البويرة (2016، 2015) ص 69

الشكل رقم 2: يبين السياسة المالية التوسعية لعلاج الفجوة الانكماشية²

المستوى العام للأسعار





المصدر: هيثم الزغيبي، حسن أبو الزيت "أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي"، ط 01، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع عمان 200، ص 2

AS : العرض الكلي.

AD1 : الطلب الكلي قبل إتباع سياسة توسعية

AD2 : الطلب الكلي بعد إتباع سياسة توسعية

2-3 حالة التضخم في الاقتصاد (فجوة التضخمية) - السياسة الانكماشية

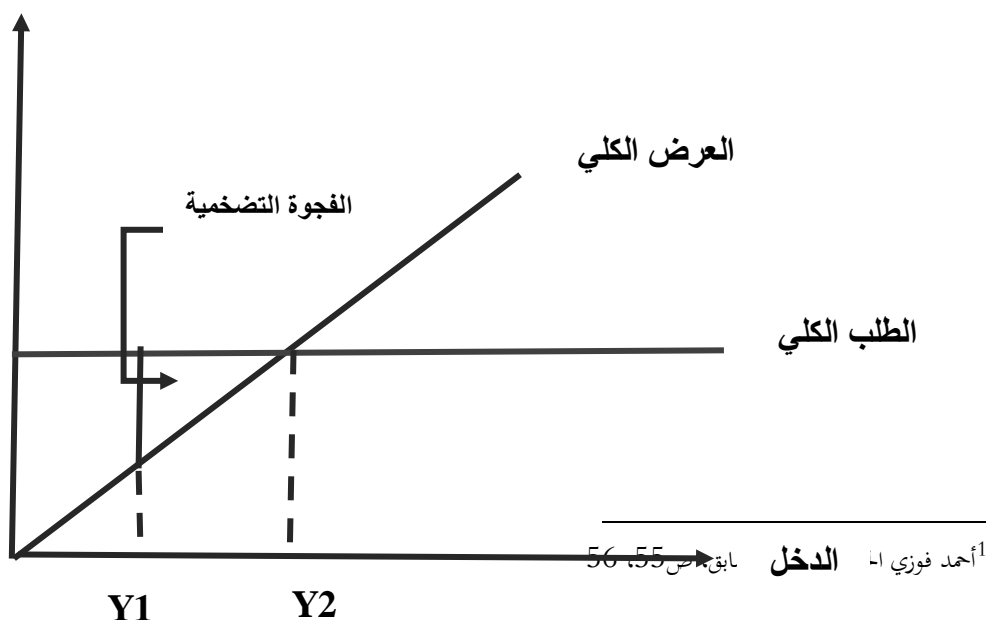
وتتمثل في ارتفاع المتواصل في مستوي الأسعار، ويكمن دور السياسة المالية هنا في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية، وذلك عن طريق إتباع السياسة المالية انكماشية من خلال اعتمادها على ما يلي:
أولاً: تخفيض المستوى الانفاق: والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي، ومنه كبح مستوى الأسعار.

ثانياً: رفع مستوى الضرائب: وهذا يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي وبالتالي خفض الطلب الذي يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.

ثالثاً: المزج بين الحالتين: بمعنى تخفيض المستوى الانفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم¹

الإنفاق الحكومي

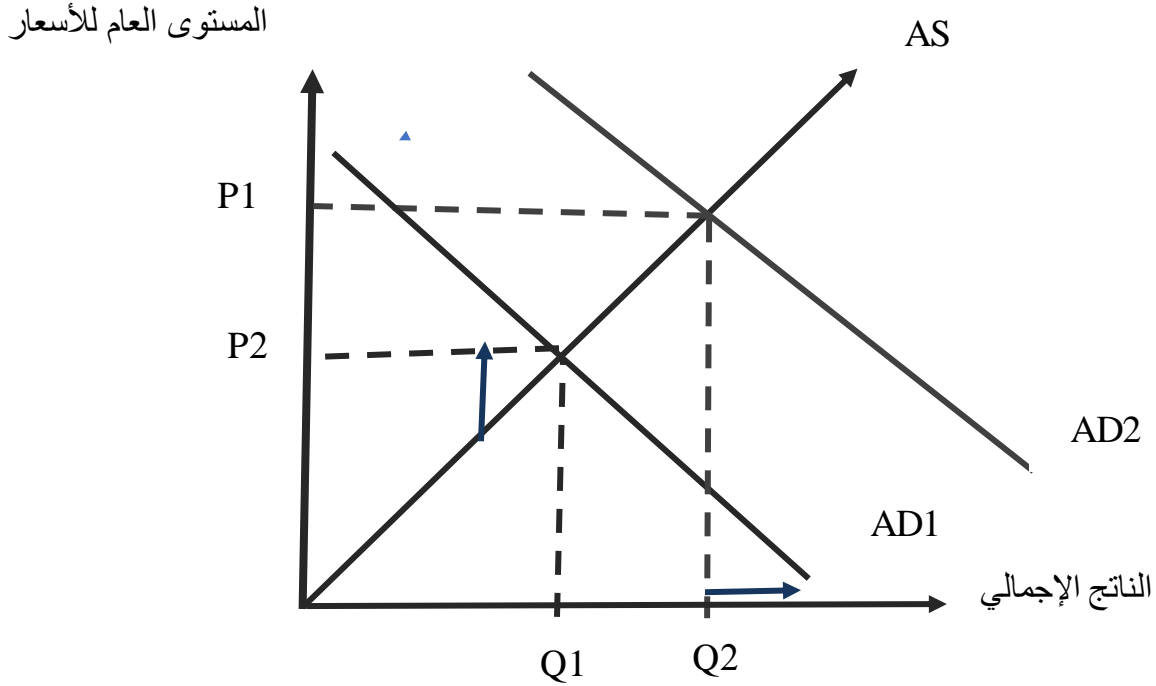
الشكل رقم 03: الفجوة التضخمية



الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدواته

المصدر: عالم سعدة، غطاس منال السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار المحلي دراسة حالة الجزائر (2001,2013) مرجع سابق، ص69

الشكل رقم 04: بين السياسة الانكماشية لعلاج الفجوة التضخمية¹



المصدر: هشتم الزغي، حسن أبو الزيت "أسس ومبادئ الاقتصاد المحلي، مرجع سبق ربه، ص2

يوضح الشكل الموالي كيفية تأثير السياسة المالية الانكماشية وذلك من خلال خفض الانفاق وزيادة $2P$ إلى

$P1$ خفض الأسعار من و $AD2$ إلى $AD1$ في الضرائب حيث نلاحظ انتقال منحنى الطلب الكلي من

وبتالي تسعى إلى كبح مستوى الانفاق في المجتمع وسيطرة على مستويات الطلب الكلي، ولا يمكن للسياسة المالية

أن تقوم بدورها ما لم تكن حكيمة ورشيدة.²

4- أدوات السياسة المالية وعلاقتها بأسعار النفط: تعتبر النفقات العامة والإيرادات العامة من أهم أدوات

السياسة المالية ويعتبر سعر النفط من أهم العوامل المؤثرة فيها ومن ثم تأثير على الوضع الكلي للميزانية.

4-1: الإيرادات العامة وعلاقتها بأسعار النفط:

¹ أحمد فوزي الحصري، مرجع سابق، ص 56

² أحمد فوزي الحصري، مرجع أعلاه ص 57

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

أولاً: الإيرادات العامة: والمقصود بالإيرادات العامة "مجموع المداخيل التي تحصل عليها الدولة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي".

ثانياً: مصادر الإيرادات العامة: للإيرادات العامة مصادر مختلفة هي:

• **موارد الدولة من أموالها الخاصة (أموال الدومين):**¹ ونطلق هذه الكلمة على أملاك الدولة سواء كانت مخصصة للاستخدام العام مثل بناء الطرقات، الهيئات العمومية وغيرها وأيضاً الممتلكات الخاصة لم تعد للاستخدام العام بل تستخدم استخداماً خاصاً كالأراضي الزراعية والمشاريع الصناعية التجارية، والتي تكون ملكاً للدولة.

• **الرسوم:**² والمقصود به "مبلغ من المال يدفعه المنتفعون من الدولة أو أي سلطة عامة لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تؤديه الدولة أو السلطة العامة لها" ومن أمثلتها الرسوم القضائية، ورسوم تسجيل في الجامعة، الرسوم الجمركية... إلخ.

• **الضرائب:** وتعرف هذه الأخيرة على أنها اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقاً لقدراتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل، وذلك لتغطية أعباء عامة وتحقيق أهداف الدولة المختلفة³

• **قروض العامة:** وهي مورد من موارد الدولة المالية وأداة لتمويل نفقاتها العامة، ويعتبر القرض العام دين يكتب في سندات موجهة إما لأفراد الجمهور أو المؤسسات المالية أو المصارف في داخل الدولة المقترضة أو خارجها (مؤسسات مالية، أفراد، مصارف)، أو حكومات أجنبية أو مؤسسات مالية دولية، يتعهد من خلاله هؤلاء بسداد المبالغ المقترضة ودفع فوائد القرض وفقاً للشروط

• **الإصدار النقدي:** وهي قيام الدولة بإصدار كميات جديدة من النقود تحت إشراف الجهات المخولة قانونياً (البنك المركزي) وذلك بما يلائم النشاط الاقتصادي.⁴

ثالثاً: علاقة الإيرادات العامة للأسعار النفط: لقد ارتبط حجم الإيرادات العامة بحجم الإيرادات الجبائية البترولية، وملاحظ عن هذه الأخيرة تميزها بتقلبات كبيرة ناتجة عن تقلبات أسعار النفط.

إن المتتبع للتطورات أسعار النفط على المستوى الدولي يدرك على أن هذه الأخيرة سجلت ارتفاعاً قياسياً وصل إلى 2000 دولار أمريكي للبرميل الواحد سنة 2001، وهذا ما جعل الدول المصدرة للنفط الاستفادة

¹ أحمد فوزي الحصري، مرجع سابق، ص 57

² رفقة محجوب "المالية العامة (النفقات العامة الإيرادات العامة)، دار النهضة العربية، الأردن، سنة 1975، ص 181

³ طارق الحاج، "المالية العامة"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن ص 47

⁴ عبد المنعم راضي «النقود والبنوك»، مكتبة عين الشمس، القاهرة، سنة 1998، ص 308

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

الأول من هذه الفترة الذي شهدها العالم ، من خلال المداحيل بنقد الأجنبي التي ساهمة إلى حد ما إلى تحسين بعض مؤشرات الاقتصادية ومن أهمها وجود فائض معتبر في الميزانيات العامة لها من خلال الجباية البترولية ، الانها (الجباية البترولية) تعتبر من المصادر الرئيسية لمعظم الدول ، و الملاحظ أيضا تراجع الإيرادات الجبائية البترولية ارتبطت بتقلبات أسعار النفط غالبا ما تكون متقلبة ولا يمكن توقعها أو تكهن بها و أيضا إيرادات النفطية مثله . والمعني من هذا أن الإيرادات الفعلية كثيرا ما تختلف إلى حد كبير على إسقاطات الميزانية، وتعد الجباية البترولية وسيلة لتدخل الدولة في النشاط النفطي، فهي نظام الاقتطاعات المفروضة من قبل الدولة على المؤسسات التي تعمل في هذا المجال، كما ينظر إليها أيضا على أنها اقتطاع من الضريبة تفرض على المؤسسات أو الشركات النفطية بنسبة معينة وتطبق على أساس سعر بيع النفط ومنه مراجعة الجباية البترولية ترتبط بتطور تقنيات الاستكشاف والاستغلال النفطي.¹

4-2- النفقات العامة وعلاقتها بأسعار النفط:

أولا: النفقات العامة

■ تعريف النفقات العامة:²

تعرف على أنها مبلغ من نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام أو جماعي وتتكون هذه الأخيرة من ثلاث عناصر تعتبر أركانها.

العنصر الأول: النفقة العامة مبلغ نقدي بمعنى قيام الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، أي كل الاتفاقات من سلع وخدمات أو شراء سلع الرأسمالية للعمليات الإنتاجية وأيضا منح الإعانات بأشكالها المختلفة.

العنصر الثاني: هي صدور النفقة من الدولة أو أحد تنظيماتها بمعنى يجب على أن تصدر وتعد من طرف الهيئات العمومية الوطنية والأشخاص المعنويين العاميين، وأيضا يدرج فيها نفقات المشاريع العامة.

العنصر الثالث: أن النفقة العامة تهدف إلى تحقيق النفع العام من أجل إشباع الحاجات العامة ولا يمكن أبدا أن توجه النفقة العامة لإشباع حاجة خاصة أو تحقيق أهداف خاصة.

● أنواع النفقات العامة وتقسيماتها:³ ويمكن تقسيم النفقات العامة وفق مجموعة من المعايير

¹ بيطام ريمة، مرجع سابق، ص 97

² أحمد فوزي الحصري، مرجع سابق، ص (68، 69)

³ أحمد فوزي الحصري، مرجع أعلاه، ص 70

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

1/حسب معيار تأثير في الدخل الوطني: أي على القوة الشرائية وتتقسم في هذا المعيار إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.

*نفقات حقيقية: ونعني بها استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة لإقامة المشاريع لتشبع الحاجات العامة وتؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني مثل صرف الأموال العامة على الأجور والرواتب العاملين وأيضا السلع والخدمات العامة اللازمة لسير عمل الإدارات وأجهزة الدولة.

*النفقات التحويلية: وهي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع وهذه النفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل تؤدي إلى إعادة توزيعه، وتقسم إلى ثلاث أقسام اقتصادية اقتصادية كإعانات لتخفيض أسعار السلع الضرورية، الاجتماعية كتعويضات البطالة والتأمينات الاجتماعية، المالية كالأقساط والفوائد والدين العام.¹

2/حسب معيار التكرار والدورية: ونجدها مقسمة إلى نوعان نفقات عادية وغير عادية، وسبب تقسيم النفقات لهذين النوعين يرجع إلى حاجة مدى اللجوء إلى الموارد الغير عادية لتغطية النفقات العامة والمتمثلة في القروض والإصدار النقدي ومن أجل التفرقة بين النوعين توجد عدة معايير²

*الانتظام والدورية: فإذا كانت النفقات دورية ومنتظمة تعتبر عادية مثل الأجور وان لم تكن كذلك فهي غير عادية مثل نفقات الحروب ومواجهة الكوارث الطبيعية.

*طول فترة الانفاق: فإذا كانت النفقات تعطي دخلا فتعتبر نفقة عادية وإذا امتدت لأكثر من سنة تعتبر نفقة غير عادية

*معيار توليد الدخل: فإذا كانت النفقات تعطي دخلا فتعتبر نفقة غير عادية مثل اللجوء إلى الاقتراض للقيام بالمشروعات عامة التي تولد مداخيل تعطي فوائد هذا القرض، أما إذا كانت لا تولد دخلا فهي عادية.

*معيار الإنتاجية: فإذا كانت غير منتجة أو ما يسمى بالنفقات الاستهلاكية أي لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي نفقة عادية أما إذا كانت منتجة تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي نفقة غير عادية مثل نفقات المخصصة لإنشاء المدارس والمستشفيات.³

¹أحمد فوزي الحصري، مرجع سابق، ص 70

²أحمد فوزي الحصري، مرجع أعلاه، ص 70

³أحمد فوزي الحصري، مرجع أعلاه، ص 71

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

*معيار مساهمة في تكوين رأس العيني: تكون النفقة عادية طبقا لهذا المعيار إذا كانت لا تساهم في تكوين رأس المال مثل التي تلزم تسيير مرافق العامة ما يعرف بالنفقات الإدارية، أما إذا كانت تساهم في الأخير كالنفقات الرأسمالية والاستثمارية فهي نفقة غير عادية.¹

3/حسب معيار التقسيم الوظيفي²: تقسم النفقات في هذا المعيار حسب الوظائف الأساسية للدولة، اجتماعية واقتصادية وإدارية.

✓ النفقات الإدارية للدولة:

وتتمثل في النفقات التي توجه لتسيير المرافق العامة وتشمل مرتبات الموظفين وأجور العمال ومعاشاتهم و يضم كل النفقات الإدارات العامة (إدارة العامة، الدفاع، الامن، العدالة و التمثيل الدبلوماسي).

✓ النفقات الاجتماعية للدولة:

وتتعلق بالأغراض الاجتماعية أي كل إنفاق خاص بتحقيق أهداف اجتماعية من أهمها نفقات التعليم والصحة وتأمينات الاجتماعية والثقافية.

✓ النفقات الاقتصادية للدولة:

وتتعلق بأغراض الاقتصادية للدولة ومرتبطة بما تقوم به الدولة من أنشطة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية مثل الاستثمارات العامة التي توفر الخدمات الأساسية كتنقل والمواصلات والري والكهرباء.

ثالثا: علاقة أسعار النفط بالنفقات العامة:

إن الانخفاضات المتتالية لأسعار النفط أثرة على معظم اقتصاديات الدول مما أدى إلى انخفاض العائدات النفطية والفوائض المالية ومنه انخفاض معدل العام وتراجع الإيرادات النفطية.

ومن المفترض انه لا ينخفض لا ينخفض الانفاق الحكومي بنفس انخفاض الإيرادات العامة ولكن بسبب ارتباط الإيرادات بعوامل الخارجة أي العوائد النفطية والسوق العالمية للنفط هذا من جهة ومن جهة أخرى لإن النفقات العامة ترتبط بالعوامل الداخلية تتمثل في برامج التنمية والضغط التضخمية في الاقتصاد.

إن انخفاض الانفاق الحكومي أظهر عجز في معظم ميزانيات العامة للدول النفطية بحيث أثر هذا الأخير على هيكل نفقاتها وملاحظ أن المؤثر بعد تقليص العائدات النفطية هو الانفاق الاستثماري والإنمائي أم هيكل النفقات الجارية لم يصبه أي تغير مما أدت هذه الحالة على مالي لتعويض وذلك بتخفيض المصروفات الجارية

¹ أحمد فوزي الحصري، مرجع أعلاه، ص 71

² أحمد فوزي الحصري مرجع أعلاه، (70،71)

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

ويمكن أن يكون صعب وله صورة مدمومة ولا يحظى بتأييد شعبي، كما أن خفض الانفاق الرأسمالي يعني التخلي على المشروعات قادرة على البقاء ولها أهمية في التنمية ودفع عجلة الاقتصاد، أما في حالة ارتفاع أسعار النفط وتراكم الفوائض المالية ومنه الجباية البترولية يدفع الدولة بتدخلها مباشرة بإنجاز المشاريع الضخمة (إتباع ما يعرف بالسياسة التوسعية) باستخدام العائدات المتزايدة المتأتية بتصدير النفط نذكر منها ¹:

- برنامج استثماري في القاعدة الهيكلية الأساسية بالإنفاق في الجانب الاجتماعي.
- استثمارات في قطاع النفط وزيادة النفقات العسكرية وتسديد الديون.

4-3 الموازنة العامة وعلاقتها بأسعار النفط:

أولاً: الموازنة العامة للدولة: تعرف على أنها القائمة التقديرية للمصروفات والإيرادات الحكومية عن فترة مالية مقبلة غالباً ما تكون سنة. ²

ثانياً: مبادئ وقواعد الموازنة العامة: ³

* مبدأ وحدة الموازنة العامة: ونعي به أن تدرج كافة النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة في وثيقة واحدة والهدف من ذلك جعلها في أبسط الصور.

* مبدأ السنوية للموازنة العامة: بمعنى أن تتم الموافقة عليها سنويا ولا يشترط فيها تاريخ البدء، وبسبب هذا المبدأ هناك صعوبة تنبأ لأكثر من سنة لنفقات وإيرادات الدولة خاصة في حالة الاضطرابات والتقلبات الأسعار، كما أن الضرائب المباشرة هي بدورها تحصل سنويا.

* مبدأ الشمولية والعمومية: ونعي أن تكون الميزانية شاملة لكافة النشاط المالي للدولة بمعنى تتضمن كافة إيراداتها ونفقاتها دون إقصاء أي جانب مهما قل شأنه، وهذه القاعدة تتضمن بعدم فكرة الناتج الصافي.

* مبدأ عدم تخصيص الإيرادات العامة: والمقصود بها لا يخصص إيرادات معين لتغطية نفقة معينة وإنما على السلطة التنفيذية الربط بين إيرادات معينة ونفقات معينة أي أن تدمج كافة الإيرادات العامة لتمويل كافة النفقات العامة.

* مبدأ التوازن: ونعي بهذا المبدأ تساوي إيرادات ونفقات الدولة وقد كان معمول به في المالي التقليدي القائم على فلسفة الدولة الحارسة أما حديثاً مع تطور دور الدولة أصبح له مفهوم اقتصادياً يشمل التوازن الاقتصادي

¹ بيطام ريمية، مرجع سابق، ص 112

² محمد البناء، "اقتصاديات المالية العامة مدخلا جديد" ط 2، دار الجامعية، القاهرة، مصر، سنة 2009، ص 4

³ منيس سعيد عبد الملك، "اقتصاديات المالية العامة"، طبعة معدلة، دار مجيم بمرت، سنة 1970، ص (293،295)

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

العام ولا يقتصر على التوازن الحسابي وصخر لخدمة الصالح العام وبتالي فالميزانية العامة هي أداة لتحقيق التوازن أي التضحية بالتوازن الحسابي من أجل تحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني.

وتلعب الموازنة العامة أهمية اقتصادية كبيرة عن طريق سياسة الانفاق والإيرادات، ففي حالة الكساد تتدخل الدولة لتعمل على زيادة الطلب عن طريق زيادة النفقات لرفع القدرة الشرائية لدى الافراد الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الخاص مع زيادة الطلب الحكومي ومنه خروج الاقتصاد من أزمتته ودخوله في مرحلة الانتعاش الاقتصادي. في حالة التضخم (يكون الطلب أكثر من العرض) تتدخل الدولة بتخفيض نفقاتها ورفع نسب الضرائب من أجل امتصاص القوة الشرائية للسوق، فيقل الطلب بشقيه الخاص والعام الذي يؤدي إلى انخفاض الأسعار.¹

ثالثا: علاقة الموازنة بأسعار النفط: ترتبط هذه الأخيرة بحجم الإيرادات والنفقات العامة والمتعارف عليه أن الميزانية العامة في الأصل تكون إيراداتها تساوي نفقاتها (مبدأ توازن الميزانية) ولكن الملاحظ انه في الواقع ليس محقق الا انه قد يحتل التوازن بين إيراداتها ونفقاتها العامة هذا نتيجة لقدرة الدولة على جمع الإيرادات كافة من أجل تغطية النفقات أو أنها اعتمده على زيادة النفقات العامة على الإيرادات بهدف معالجة أزمة اقتصادية ما من أجل تحقيق أهداف اجتماعية يكون لها أثر إيجابي في أجل بعيد.²

ومما سبق يمكن القول إنه هناك علاقة بين أسعار النفط ورصيد الموازنة من خلال العلاقة التي تربط الإيرادات بالنفقات.

*ارتفاع أسعار النفط ارتفاع الإيرادات الجبائية البترولية ارتفاع إيرادات الميزانية العامة فائض في الموازنة العامة.

*انخفاض أسعار النفط انخفاض في الإيرادات الجبائية البترولية انخفاض إيرادات الميزانية العامة

عجز في الموازنة العامة.

¹ محمد طاقة، وهذا العزوي «اقتصاديات المالية العامة»، دار المسيرة، عمان، ط2، سنة 2010، ص (171، 172)

² بصدیق محمد " النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية «، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية

العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2008-2009، ص 117.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول أسعار النفط والسياسات المالية وأوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية.

وسوف يضم هذا المطلب كل من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي لها نفس العلاقة مع الدراسة الحالية وأيضاً أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة حول أسعار النفط والسياسة المالية:

سنتطرق في هذا المطلب الى مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بالدراسة الحالية.

أولاً: الدراسات العربية:

1: دراسة نور الدين عبد القادر وسعدوني محمد وبن لحاج فراحي (2017):¹

وقد كان الهدف من هذه الدراسة تحليل اثر تقلب سعر النفط على أداء السياسة المالية في الجزائر، خلال الفترة الممتدة من 1980 الى 2018 ، واعتمدوا فيها على الاحصائيات المنشورة في المواقع الرسمية والوطنية ودولية ، مستعينا بنموذج متجه للانحدار الذاتي var ، من اجل تحليل مدى تأثير السياسة المالية بصدمات النفطية(السلبية والجايبية) في ظل تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية ومدى تأثير هذا الأخير عليها (النفقات العامة و الارادات العامة) هذا من جهة ومن جهة اخرى مدى تأثير المكونات الكلية الاقتصادية بهذه الصدمات ،تضمن نموذج الدراسة ستة متغيرات نفقات عامة الاجمالية الحقيقية ، أسعار النفط ، الناتج الداخلي الخام الحقيقي ، مؤشر أسعار المستهلك، سعر الصرف الحقيقي.

¹نور الدين عبد القادر وسعدوني محمد وبن لحاج فراحي. اثر تقلبات اسعار النفط مجلة البشائر الاقتصادية مجلد، عدد2، 201

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

ومن خلال هذه الدراسة كانت النتائج حسب اختبار السببية لغرانجر وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر النفط الى كل من الارادات العامة والنفقات العامة في الاجل الطويل، بإضافة الوجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الارادات العامة الى النفقات العامة، وباستخدام تجزئة التباين واختبار استجابة رد الفعل تبين ان حدوث الصدمة السلبية في أسعار النفط (انخفاض سعر النفط أدى الى عوائد الارادات العامة) وهو ما أدى الى انتهاز السياسة المالية الانكماشية وهذا راجع لان صانع القرار يتبعون السياسة المالية مسيرة للاتجاهات الدورية. وما اوصت به هذه الدراسة في الخير ضرورة تنوع الصادرات في القطاعات الاقتصادية الأخرى من الاجل الخروج من التبعية الاقتصادية في قطاع المحروقات.

2: دراسة ادريس اميرة (2016)¹

وقد كان الهدف من هذه الدراسة قياس تقلبات أسعار البترول على أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980-2014 معتمدة على بيانات سنوية ونموذج انحدار ذاتي (var) لقياس أثر تقلبات اسعار البترول وتأثيرها على أدوات السياسة المالية (اجمالي الارادات الحكومية واجمالي النفقات الحكومية، معدل النمو الناتج المحلي، مؤشر أسعار المستهلك، سعر الصرف الحقيقي).

-ومن النتائج التي توصلت اليها، حدوث صدمة هيكلية إيجابية في الأسعار النفط مقدرة ب 1% او بالدولار الأمريكي تسببت في احداث أثر إيجابي في بداية فترة الاستجابة، أيضا من خلال هذه النتائج ان تأثير الصدمة الاتفاقية ستكون أكبر من هذه الصدمة الارادية على طول الفترة الاستجابة وأيضا إشارة انه تأثير الاتفاق الحكومي أكبر من التأثير الايراد الحكومي، لتخلص ان السياسة المالية المتبعة من طرف صانع القرار هي مسيرة الاتجاهات دورية.

واوصت الدراسة في الأخير بضرورة العودة للقطاع الصناعي، استفادة من ثروة المحروقات وتحويلها الى تنمية اقتصادية مستدامة العمل على الانفتاح على الاستثمار الأجنبي برفع العراقيل الإدارية ومحاربة الفساد، تنوع الواردات بتطوير القطاع الفلاحي والسياحي والخدمي، تنوع في انتاج الطاقة، تحسين دور صندوق ضبط الموارد، ترشيد النفقات وتنوع الصادرات، تطوير مجال البحث العلمي المتعلق بالسياسة المالية والحفاظ على قيمة العملة.

¹ ادريس اميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على اقتصاد الجزائري من 1980-2014 أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة تلمسان 2016

3: دراسة حمزة بن الزين ووليد قرنونة (2016)¹

هدفت هذه الدراسة الى معرفة اثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال الفترة 2015 من خلال تقسيم مراحل تطور وانخفاض أسعار النفط الى ثلاثة مراحل حسب فترة الارتفاع والانخفاض ودراسة تطور اثره على أدوات السياسة المالية المتمثلة في الانفاق الحكومي والضرائب العامة.

كانت النتائج التي خلصت لها هذه الدراسة ان السياسة المالية للجزائر تتأثر بشكل كبير بالأحداث والأزمات التي تمس الأسواق النفطية ففي حالة ارتفاع أسعار النفط يزداد دخل الدولة من خلال الضرائب (جباية عادية والجباية البترولية) فيزداد معها حجم الانفاق في حين انخفاض أسعار النفط ينخفض معها دخل الدولة من الضرائب وأيضاً حجم الانفاق. ويعود هذا لاعتماد الدولة على مصدر وحيد للتنمية الاقتصادية وهو قطاع المحروقات، مما يجعل السياسة المالية للدولة عرضة لمخاطر تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية.

ومن التوصايا التي تضمنتها ضرورة تنويع الارادات خارج المحروقات ولا يكون الا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي، أيضاً زيادة دعم القاع الصناعي والزراعي، تشجيع خلق المؤسسات المصغرة والمؤسسات المتوسطة التي تعمل على خلق القيمة المضافة، تكييف الجهود في مجال الطاقات المتجددة، والتي تمثل رهانا حقيقيا امام الجزائر

4: دراسة بن رمضان انيسة (2015)²

كان هدف الدراسة اختبار أثر تطاير أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر ومعرفة أسباب دورية هذه الأخيرة في الجزائر بالاستخدام بيانات سنوية للفترة من (1970 الى 2014).

وقد توصلت الدراسة الى ان دورية السياسة المالية في الجزائر راجع أساسا لضعف البيئة المؤسساتية، البيروقراطية للإدارة واللامساواة الاجتماعية المتمثلة في تفاوت في توزيع الدخل كما توصلت أيضا ان العلاقة بين تطاير أسعار البترول والانفاق العام هي علاقة غير مباشرة وتدني المؤشرات المؤسساتية هو السبب في دورية السياسة المالية مما جعل تطاير أسعار البترول وضعف الإدارة المؤسساتية يتسببان في اضعاف النمو الاقتصادي في الجزائر، وليس وفرة البترول في حد ذاتها.

ومن وصايا هذه الدراسة للحفاض على التوازنات الكلية للاقتصاد في حالة تراجع أسعار البترول لا بد من ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني من خلال بناء قطاع خاص نشط وتحسين نوعية الإطار المؤسساتي.

5: وحشي هالة (2017)¹

¹حمزة بن الزين، وليد قرنونة، أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر 2000-2015 مجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية عدد 3 سنة 2016

²بن رمضان انيسة، تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة حالة الجزائر جامعة تلمسان 2015

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

وكان الهدف من هذه الدراسة معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015 بالاعتماد على بيانات سنوية من خلال دقة النماذج الاقتصادية باستخدام والاستعانة بنموذج الانحدار الخطي البسيط التقديري (اجمالي الارادات العامة والنفقات العامة، والموازنة العامة) ومن خلال هذه الدراسة تم بناء نموذج قياسي وضح وجود علاقة بين النفقات العامة والارادات العامة، وأنها تتأثر بشكل كبير ومباشر بأسعار البترول، كما توصلت هذه الدراسة ان الموازنة العامة لا تتأثر بشكل مباشر بهذه التقلبات رغم تأثر ادواتها، وأكدت الدراسة من خلال النتائج ان الاقتصاد الوطني يعتمد على الموارد المتحصل عليها من قطاع المحروقات وهو قطاع مهيم على مجموع القطاعات وهو ما يبين تذبذب كبير في إيراداتها واقتصاد الجزائر باقي امام مشكلة التقلبات.

ومن اهم توصيات هذه الدراسة ضرورة العمل على استقرار أسعار البترول من قبل الدول البترولية كما لها من أهمية وتأثر على خططها التنموية وموازنتها هذا من جهة وعلى حصتها في الأسواق البترولية من جهة أخرى، أيضا اوصت بمحاولة التخفيف من الاعتماد على العوائد البترولية لتمويل الموازنة العامة، وذلك من خلال تعديل وتوجيه السياسة المالية من خلال البحث عن قطاعات بديلة لتكون مصدر تمويل دائم ومستمر لموازنتها.

6: نبيل بابا عربي -علي عجالات (2015)²

كان الهدف من هذه الدراسة معرفة اثر تغيرات أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر، معتمدتا على بيانات فصلية لفترة (2000-2018) مستخدمة في تحليلها نموذج الانحدار الخطي البسيط طريقة المربعات الصغرى العادية OLS و من النتائج التقديرية لهذه الدراسة أنه هناك علاقة طردية بين أسعار النفط و الإيرادات العامة و نفقات العامة و الناتج المحلي الإجمالي وأيضا هناك علاقة طردية بين الإيرادات العامة و النفقات العامة، بحيث كلما زاد سعر النفط ب 1 دولار يؤدي هذا إلى أثر إيجابي على أدوات السياسة المالية بمعنى زيادة الإيرادات بحوالي 9 مليار دينار فصليا و عليه زيادة النفقات العامة بحوالي 45 مليار دينار فصليا ، و هذا الانخفاض (أسعار النفط) يؤدي إلى إتباع سياسة مالية انكماشية و وهذا يدل على أن السياسة المالية المتبعة من قبل أصحاب القرار هي مسايرة لاتجاهات دورية .

¹ وحشي هالة -أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر (1990-2015) مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك جامعة العربي بن مهيدي، ام بواقي، سنة 2016-2017،، تغيرات أسعار النفط، إيرادات العامة، نفقات العامة نموذج ols

²نبيل بابا عربي، علي عجالات، اثر تغيرات سعر النفط على السياسة المالية للجزائر دراسة قياسية (2000-2018)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2018/2019.

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

ومن الوصايا التي خلصت لها هذه الدراسة الحد من النفقات العامة عند ارتفاع أسعار النفط حتى تتجنب الدولة الضغوط التي تحدث في الموازنة العامة عند انخفاض أسعار النفط ، الاستغلال العقلاني لموارد الجبائية البترولية و التوزيع العادل لها و التحسين دور صندوق ضبط الموارد في الجزائر من أجل أن يصبح أداة من أدوات السياسة المالية المستخدمة أساسا لتغطية العجز في الموازنة وتخفيف من معدلات التضخم ، العمل بقدر المستطاع على تقليص الاعتماد المفرط للموازنة العمومية للجزائرية على الإيرادات البترولية والتي تشكل 70% من إجمالي الإيرادات . وذلك من خلال توسع الاوعية الضريبية وتخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية وتخفيف الاستثمار وتقليص محاولات الغش والتهرب الضريبي ، تبني السياسة الضريبية تهدف الى تشجيع الاستثمار لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ناجعة اقتصاديا تؤدي الى زيادة الوعاء الضريبي بدلا من اللجوء الى زيادة رفع معدلات الضريبة وخاصة في فترة تراجع الاسعار النفطية تطوير مصادر البديلة كالطاقة الشمسية و الطاقة الهوائية والطاقة المائية وترقية القطاعات الحيوية الأخرى كقطاع السياحة والفلاحة والصناعة .

ثانيا: دراسات أجنبية

1/ دراسة: (Francesco Grigori & all, 2017)¹

تبحث هذه الورقة في العوامل التي ساعدة مصدري النفط على تخفيف حدة عواقب انخفاض سعر النفط في المدى القصير للفترة 2014-2016 واستخلاص بعض الدروس السياسية، وقد استخدمت نموذج VAR لدراسة الدرجة التي تفسر بها العوامل الاقتصادية التي تدخل في انخفاض أسعار النفط وتأثيرها على النمو الاقتصادي للبلدان المصدرة للنفط واستنباط الاثار المترتبة على السياسات بشأن العوامل التي تساعد على تخفيض الاثار السلبية.

ووصل الباحثون من خلال هذا أن البلدان التي لديها مساحة أكبر لسياسة الاقتصاد الكلي (المالية و النقدية) في تحملها لصدمات على نحو افضل، مما يشير إما أن هذه البلدان كانت قادرة على الانخراط في السياسات عكس التقلبات الدورية ، أو أن هناك أسسا قوية تدعم الخلاف ، مما يؤدي عزل التأثير على الاستهلاك و الاستثمار ، ن وكانت البلدان التي لديها نضام سعر صرف مرن أقل تأثر من تلك التي لديها نظام ثابت ، مشير إلى دور سعر الصرف في الحد من التباطؤ في الاقتصاد الحقيقي من خلال السماح لأسعار النسبية لا ستعاب عبء التعديل، أو من خلال توفير مساحة النطاق بزيادة الإيرادات من حيث العملة المحلية كما أثبتت

¹Francesco Grigol. Alexander Harman, Andrew Swiston, Crude Shock Explanans the Sort Run Impact of the 2014-2016 oil Price declin Across Expotes "Eneeco4234(2018) <https://doi.org/10.1016/j.eneco.2018.11.025>.

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

الدراسات التي لها تنوع أنها أكثر مرونة مما يؤكد أهمية وجود مصادر متعددة لعائدات النفط الأجنبي ، وقد كان تأثير الصدمة أقل على البلدان التي لها احتياطات كافية و هذا ما أوضح أنها ساهمت في تخفيف تأثير الصدمة ، تشرح هذه العوامل جزءا كبيرا انحراف نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الناتج عن توقعات . ومن خلال هذا فقد أوصى الباحثون من أجل التطلع إلى مستقبل يجب من الضروري بذل الجهود أكثر في سياسة تهدف إلى بناء أو استعداد الذي يساعد في تخفيف الاثار السلبية لصدمة أسعار النفط

2/دراسة:(**Éric w. Djmeu ,Lue Omgba ,2016**)¹

تطرق هذه الورقة إلى العوامل الكامنة وراء تنوع الصادرات في البلدان النفطية على وجه التحديد ن كما تطرقت إلى تأثير الطفرات النفطية على تنوع الصادرات من خلال إطار عمل تجريبي و استعمل لذلك نموذج VAR لدراسة تأثير الطفرات النفطية : مستويات تنوع الصادرات باستخدام عينات كبيرة من 134 دولة خلال الفترة 1965 – 2010 . و من خلال هذه الدراسة توصل الباحثون على أن الطفرات النفطية تؤدي في الاجل المتوسط إلى زيادة تركيز الصادرات عندما لا يتم حساب مستوى التنوع قبل طفرة النفط ن و مع ذلك عندما ينظر إلى المستوى الأول للتوزيع تظهر النتائج ان الطفرات النفطية لا تؤدي إلى المزيد من التركيز إلا إذا أظهرت البلدان مستويات منخفضة من التنوع قبل الطفرة وبذلك فإن طفرة النفط لا تؤثر على التنوع.

3/دراسة: **Amany A. EL Anshasy Michael Bradley ,2010**²

و كان الهدف من هذه الدراسة التحقق من أثر تقلبات مرتفعة لأسعار البترول على الإيرادات الحكومية و النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للبترول لعينة مكونة من 15 دولة مصدرة له خلال الفترة الممتدة من

¹ Eric w. Djmeu, Lue Desire Omgba, Oil windfalls and export diversification in oil– producing Eneeco4242(2018) <https://doi.org/10.1016/j.eneco.2018.11.033>

²Amany A. EL Anshasy, Michael Bradley, Oil prices and the fiscal poliey respons in oil – exporting countries; journal of policy Modeling 34 doi: 10.1016/j.jpmod.2011.08.021. 605–620(2012)

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

1970 إلى 2004 بالاعتماد على البيانات السنوية ، و استخدمنا في هذه الدراسة منهج وصفي تحليلي بالاستعانة بنموذج VAR لتقدير الأثر في المدى الطويل والقصير، وخلصت هذه الدراسة إلى أن تقلبات أسعار البترول لا تؤدي إلى التباطؤ معدلات النمو على المدى الطويل، كما أكدت حين تتبع السياسة المالية فإن ارتفاع أسعار البترول الكبير له أثر إيجابي بسيط على المدى الطويل و على النمو الاقتصادي و هذه نعمة وليست نقمة وأن السياسة المالية هي مرآة عاكسة و مترجمة لتقلبات أسعار البترول على الاقتصاد.

المطلب الثاني: أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

أولاً: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات العربية:

من أوجه الاختلاف الحدود الزمنية حيث كانت بيانات الدراسات السابقة من 1970 إلى غاية 2018 أما الدراسة الحالية فستكون بيانات سنوية ممتدة من الفترة 1990 إلى غاية 2020 وذلك من خلال الإحصائيات رسمية من المواقع الوطنية و الدولية، استخدمت معظم الدراسات السابقة نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR لخمسة و ستة متغيرات أما في الدراسة الحالية، مقارنة VAR المتطور، من خلال استعمالنا للاختبار السببية الخطية متعددة المتغيرات تودا -ياما موتو Toda-Yamamoto وهذا لتحليل العلاقة في المدى الطويل بين أسعار النفط وكل من الإيرادات العامة و النفقات أما أوجه التشابه فتكمن في الهدف لكلا الدراسات السابقة والحالية فالهدف منها قياس مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية لحالة الجزائر.

ثانياً: أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية والدراسات الأجنبية:

اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة الأجنبية في الحدود الزمنية ف الدراسات السابقة كانت البيانات سنوية ممتدة من الفترة 1965 إلى غاية 2016 أما الدراسة الحالية فهي من الفترة 1990 إلى غاية 2020 ومن خلال إحصائيات رسمية من مواقع وطنية و دولية، و كذلك الحدود المكانية فالدراسات السابقة تناولت دراسة دول المصدرة للنفط في حين الدراسة الحالية ستتناول تقلبات أسعار النفط و تأثيرها على أدوات السياسة المالية للجزائر ، استخدمت الدراسات السابقة نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR لمتغيرات اقتصادية و مالية ونقدية أما الدراسة الحالية نعتمد فيها مقارنة VAR متطور، من خلال استعمالنا للاختبار السببية الخطية متعددة المتغيرات تودا -ياما موتو Toda-Yamamoto وهذا لتحليل العلاقة في المدى الطويل بين أسعار

الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و السياسة المالية و أدوته

النفط وكل من الإيرادات العامة و النفقات العامة ، أما أوجه التشابه تكمن في الهدف فدراسات كلها السابقة والدراسة الحالية هدفهم قياس مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية .

خلاصة الفصل:

لقد ضم هذا الفصل الجانب النظري لكل من السياسة المالية و أسعار النفط و أسواقه ، أما من ناحية السياسة المالية ضم كل من مفهومها واتجاهاتها وأهدافها و أهم أدواتها -النفقات العامة ، الإيرادات العامة ، الموازنة العامة - مع آلية عملها ، هذا من جهة و من جهة أخرى إلى مفهوم أسعار النفط و أهم أسواقه و المنظمات الدولية الخاصة به و أيضا مراحل تطوره ، هذا في المطلب الأول ، أما المطلب الثاني فضم أهم الدراسات السابقة العربية و الأجنبية التي لها نفس الهدف مع الدراسة الحالية ، و أهم النتائج و التوصيات التي تطرقه إليها هذه الأخيرة ، - العربية و الأجنبية -

ومن خلال هذه الدراسة النظرية يمكن تحديد متغيرات الدراسة التطبيقية ومنه إجراء دراسة قياسية على حالة

الجزائر من الفترة 1990 إلى غاية 2020

الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية لتأثير تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر 1990 إلى غاية 2020

تمهيد:

بعد تطرقنا الى الجانب النظري في موضوع أسعار النفط وتأثيره على أدوات السياسة المالية في الفصل السابق سوف نتطرق في الفصل التطبيقي لقياس مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر من الفترة 1990 غاية 2020 , وهذا من خلال المام بمتغيرات الدراسة والمتمثل في سعر النفط مقابل الإيرادات العامة والنفقات العامة بتتبعها لمختلف تطوراتها عبر فترة الدراسة. وعليه نقسم هذا الفصل الى مبحثين

المبحث الأول: المنهجية المتبعة في الدراسة والتحليل الوصفي

تمهيد: ويظم هذا المبحث مطلبين، المطلب الأول يتناول المنهجية المتبعة، أما المطلب الثاني سوف يعالج التحليل الوصفي للدراسة.

المطلب الأول: المنهجية المتبعة في الدراسة

أولاً: تعريف بالمنهجية المتبعة في الدراسة:¹

من أجل الإجابة على إشكالية البحث في هذه الدراسة سوف نستعمل مقارنة VAR المتطور، من خلال استعمالنا للاختبار السببية الخطية متعددة المتغيرات تودا -ياما موتو Toda-Yamamoto. ويرجع اختبار السببية تودا -ياما موتو Toda-Yamamoto. إلى الباحثين Hiro-Y Toda وTaku Yamamoto لسنة 1995 و تعتمد هذه الأخيرة على تقدير شعاع الذاتي المطور VAR (Augmende) الذي يختلف على اختبار غرانجر التقليدي في كونه لا يأخذ بعين الاعتبار درجات التكامل المتغيرات و لا علاقة التكامل المشترك بينها ، ونستعمل اختبار السببية عندما تكون السلاسل غير مستقرة في المستوى الأصلي ، كما أنه يصلح أيضا في حالات استقرار السلاسل أو عدمها ، و تستعمل هذه المقارنة والدا المعدل (MWALD) من أجل اختبار القيود المفروضة على معالم الشعاع الانحدار الذاتي المطور ، ويتبع اختبار توزيع كاي تربيعي تقريبا و هذا بدرجة حرية تساوي عدد التأخيرات .

ويبنى الاختبار على المعادلتين التاليتين:

$$Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{h+d} \beta_i Y_{t-i} + \sum_{j=1}^{k+d} \gamma_j X_{t-j} + u_{yt}$$

$$X_t = \alpha + \sum_{i=1}^{h+d} \theta_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^{k+d} \delta_j Y_{t-j} + u_{xt}$$

¹إبراهيم خويلد، محاولة تكيف نموذج مندل فلمنج على الاقتصاد الجزائري لفترة 1970- 2015، رسالة ماستر غير منشورة جامعة الجزائر 03 ص 2017

حيث: $d =$ أكبر درجة تكامل بين المتغيرين، h و $k =$ درجة التأخير الأمثل لكم من Y و X على التوالي، حدود الخطأ تحقق فرضيات التشويش الأبيض.

تصاغ فرضيتنا السببية من (X) إلى (Y) كما يلي:

لا وجود لعلاقة سببية وفق $(T-Y)$ ($j=1 \dots k$) $H_0: \gamma_j = 0$

توجد علاقة سببية وفق $(T-Y)$ ($j=1 \dots k$) $H_1: \gamma_j \neq 0$

ثانياً: مراحل الأساسية لاختبار السببية الخطية تودا -ياما موت- Yamamoto Oda ومن أجل هذا الاختبار نمر بالمراحل الأساسية التالية:

1. اختبار استقراره كل متغير: وهذا من أجل تحديد درجة التكامل باستخدام جدر الوحدة المعهود (PP)
2. اختبار أكبر درجة تكامل (m) بين المتغيرات المختبرة: مثال إذا كان لدينا ($i=1$) ومتغير آخر ($i=2$) فنقول إن $m=2$.
3. تقدير نموذج VAR المتطور بالمتغيرات المعنية: وهذا باختباراتها في مستواها الأصلي بغض النظر على درجة تكاملها.
4. تحديد التأخير الأمثل (p) لنموذج VAR المتطور: باستخدام معايير المعلومات المعهودة مثل ($Q.H$)، معيار Aic ومعيار شوارتز (Sic) ومعيار ($S.C$) حيث يتم اختبار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها المتباطئ الزمني.
5. مرحلة تقدير النموذج VAR المتطور بإضافة (m) تأخير: وهذا بإضافتها لكل متغير في كل معادلة، بتأكيد صلاحية النموذج من خلال الاختبارات التشخيصية المختلفة.
6. إجراء اختبار غرانجر المتطور من خلال نموذج VAR المقدر: باستخدام اختبار والد ($WALD$) بصفة عادية، مع أخذ بعين الاعتبار أن (m) مدرجة في نموذج VAR ولم تستعمل في الاختبار، لكنها ضرورية لكي يتتبع اختبار والد توزيع كاي تربيعي تقريبا بدرجة حرية تساوي عدد تأخيرات (p).
7. قراءة النتائج: تقرأ النتائج كما في اختبار غرانجر التقليدي، حيث رفض فرضية العدم يوافق وجود سببية غرانجر

المطلب الثاني: التحليل الوصفي

I. متغيرات الدراسة:

أولاً: متغير سعر النفط (O):

التعبير عن أسعار النفط سيكون بسعر برنت الخام، المعبر عنه بالدولار الأمريكي والذي نرسم له بالرمز POIL وقد تم جلب المعطيات السنوية لتقلبات أسعار النفط من <https://fred.stlouisfed.org/series/POIIBRESDM> لنوضح من خلالها تطورات تقلبات أسعار النفط من الفترة 1990 إلى غاية 2020، والتمثيل البياني في الشكل الموالي يوضح ذلك

الشكل رقم 05: يمثل التمثيل البياني لتطور أسعار النفط للفترة 1990-2020



من إعداد الطالبة بالاعتماد على EvIews12

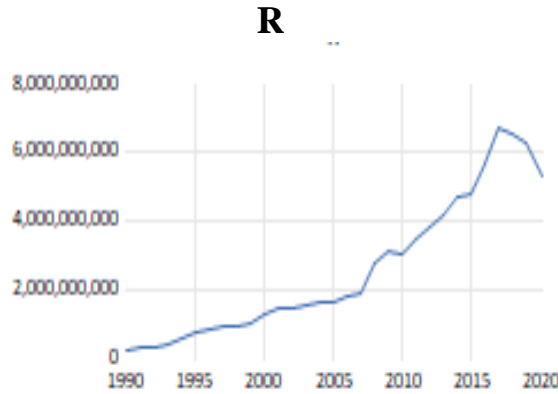
يظهر ان أسعار النفط لم تعرف استقرارا طيلة فترة الدراسة 1990 الى غاية 2020 والملاحظ ان يمكننا تقسيم هذا المنحنى الى مرحلتين:

مرحلة ما قبل 2008: وهي مرحلة نلاحظ فيها ان أسعار النفط ترتفع تدريجيا ففي 2000 عرفت أسعار النفط تحسنا مقارنة بالسنوات التي سبقتها وهذا راجع لخفض انتاج دول الايبك ودول خارج الايبك ووصل هذا الارتفاع الى 28 دولار للبرميل، ثم تراجعت سنة 2001 الى ادنى مستوياتها، ولكن الاحداث التي توالى خاصة في منطقة الشرق الأوسط بتعليق النفط العراقي وكذا الأوضاع في فنزويلا فقد بدأت الأسعار بالارتفاع بالتدريج لتسجل أقصاه في سنة 2008 لتصل الى 97 دولار للبرميل الى ان هذا الارتفاع سجل تراجعا مع اشتداد الازمة المالية العالمية بسبب ازمة الرهون العقارية بالولايات المتحدة الامريكية لندخل في مرحلة ثانية ما بعد 2008.

مرحلة ما بعد 2008: حيث شهدت حالة التذبذب من جديد ففي 2010 وصل الى 79 للبرميل في حين 2011 ومنه 2012 وصل الى 111 للبرميل وهذا بعد ظهور ما يعرف بالربيع العربي ثم بدا في التراجع سنة 2014 مسجلا 98 دولار للبرميل واستمر هذا التراجع الى غاية 2020 بسبب الازمات الاقتصادية العالمية وخاصة ازمة فيروس كورونا منذ 2019 الى غاية يومنا هذا.

2. متغير الإيرادات العامة (R): سيتم التعبير عنها بالمداخيل السنوية من الجباية البترولية والجباية العادية مقومة بالمليار دينار جزائري والتي نرمز لها بالرمز R والمعطيات المتغير مأخوذة من بيانات وزارة المالية بالضبط من التقارير النهائية لقوانين المالية (الجريدة الرسمية الجزائرية) أنظر ملحق رقم 02، والتمثيل البياني في الشكل رقم 06 يوضح ذلك

الشكل رقم 06: يمثل التمثيل البياني لتطور الإيرادات العامة خلال الفترة 1990 - 2020



من إعداد الطالبة بالاعتماد على EvIews12

بتتبع المنحنى البياني نجد أن الإيرادات العامة في تزايد من 1990 وهذا إلى غاية 2017 وهذا التزايد تزامنا مع الارتفاعات التي حدثت في أسعار النفط وبعد سنة 2017 نلاحظ أنها بدأت في حالة التراجع وتذبذب مع التقلبات وتذبذبات أسعار النفط ولم تتعدى 41% من الإيرادات العامة للدولة هذا من جهة ولكن من جهة أخرى ورغم هذا يمكن القول رغم التقلبات الحادة لأسعار النفط إلا أن الإيرادات العامة لم تتأثر بشكل كبير مما يدل أنه يمكن إتباع سياسة اقتصادية مستقلة على المحروقات

3. متغير النفقات العامة (G):

تم التعبير عنه من خلال مصاريف التسيير ومصاريف التجهيز السنوية المقدرة ب المليار دينار جزائري، والتي نرمز لها بالرمز G، معطيات المتغير مأخوذة من بيانات وزارة المالية (التقارير النهائية لقوانين المالية) انظر إلى الملحق رقم 02، والتمثيل البياني في الشكل رقم 07 يوضح ذلك

الشكل رقم 07: يمثل التمثيل البياني لتطور النفقات العامة خلال فترة 1990-2020



من إعداد الطالبة بالاعتماد على EvIews12

بتتبعنا للمنحنى أعلاه يمكن تقسيمه إلى ثلاثة مراحل

المرحلة الأولى: والتي تبدأ من سنة 1990 إلى غاية 1995 انخفاض واضح للإنفاق الحكومي وهذا راجع للالتزامات التي كانت تعاني منها الجزائر وخاصة العشرية السوداء والالتزامات التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة.

المرحلة الثانية: تبدأ من سنة 1995 إلى غاية 2011 الملاحظ في هذه الفترة ان الإنفاق العام أخذ منحني تزايد مستمر سواء من ناحية التسيير (ميزانية التسيير) ، أو من ناحية التجهيز (ميزانية التجهيز) وهذا راجع ارتفاع الذي شهدته أسعار النفط وأيضا السياسة التوسعية التي انتهجتها الدولة في هذا الجانب منذ 2001 و المتمثل في برنامج التي أقرت من سنة 2001 إلى غاية 2014 و هي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 إلى غاية 2004 ، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 إلى غاية 2009 و برنامج التنمية الخماسي 2010 إلى غاية 2014 .

اما المرحلة الثالثة: بدأت 2011 والملاحظ في هذه المرحلة هناك تذبذب في الانفاق الحكومي وهذا تزامنا مع تذبذبات في أسعار النفط، رغم الجهود التي تبذلها الدولة في هذا المجال.

II. الاحصائيات الوصفية:

إحرف المعياري	أكبر قيمة	أقل قيمة	المتوسط الحسابي	الإحصائيات الوصفية المتغيرات
31.97755	111.9596	12.71917	48.98403	O
1.99×10^{12}	5.31×10^{12}	1.18×10^{12}	2.22×10^{12}	G
2.04×10^8	6.71×10^8	1.95×10^{12}	2.56×10^9	R

من إعداد الطالبة بالاعتماد على EvIews12

تفسير: يبين الجدول أعلاه الاحصائيات الوصفية المستعملة في الدراسة ومن خلاله نلاحظ أن متوسط الحسابي للإيرادات أكبر من المتوسط الحسابي للنفقات، وكانت أكبر قيمة للإنفاق (النفقات) سنة 2020 وأكبر قيمة للإيرادات العامة كانت سنة 2017 وأقل قيمة للنفقات والإيرادات العامة معا كانت سنة 1990، كما يوضح هذا الجدول أيضا أن قيمة الانحراف المعياري للنفقات أكثر تشتتا من الإيرادات وهذا راجع لسياسات المتبعة في الجزائر تارة سياسة توسعية وتارة أخرى سياسة انكماشية وهذا من أجل خلق بعض التوازنات الاقتصادية.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة وعرض ومناقشة النتائج

مطلب الأول: الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة

أولاً: دراسة استقراره المتغيرات:

سوف نتطرق لهذا العنصر من خلال اختبار فليبس برون من أجل معرفة استقراره متغيرات الدراسة (O.G.R)، واخترنا هذا التطبيق الا انه الأكثر انتشارا وأيضا حصين ويتحمل ارتباط ذاتي بين المشاهدات وأيضا يتحمل عدم ثبات التباين ومن أجل معالجة البيانات نجد ثلاث نماذج إحصائية (قاطع واتجاه عام، قاطع، دونهما) ولدينا في المستوى وبعد الفرق الأول وبعد الفرق الثاني، ونبدأ بالترتيب

1- في المستوى: نقوم باختبار استقراره المتغيرات في النماذج الإحصائية الثلاثة كما هو مبين في الجدول رقم 01 الموجود في قائمة الجداول وعليه نحصل على النتائج التالية

النتائج:

الإيرادات (R)	النفقات (G)	أسعار النفط (O)	المتغيرات الاحصائية
			النماذج الإحصائية
غير مستقر	غير مستقر	غير مستقر	قاطع واتجاه عام
غير مستقر	غير مستقر	غير مستقر	قاطع
غير مستقر	غير مستقر	غير مستقر	دونهما
غير مستقر	غير مستقر	غير مستقر	القرار

من إعداد الطالبة بالاعتماد على EvIews12

تفسير: نلاحظ أن قيمة Prob أكبر من 0.05 (5%) وهذا كما هو مبين في الجدول رقم 01 وعليه فإن المتغيرات لم تستقر في كل النماذج الإحصائية كما وضحتها النتائج أعلاه وبذلك نتقل إلى الفرق الأول.

2- بعد الفرق الأول: وهذا باختبار لمتغيرات في جميع النماذج الإحصائية والجدول رقم 02 الموجود في قائمة

الجدول وعليه نحصل على النتائج التالية

النتائج

الإيرادات (R)	النفقات (G)	أسعار النفط (O)	المتغيرات الإحصائية النماذج الإحصائية
غير مستقر	مستقر	مستقر	قاطع واتجاه عام
غير مستقر	مستقر	مستقر	قاطع
مستقر	مستقر	مستقر	دونهم
غير مستقر	مستقر	مستقر	القرار

التفسير: نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ ان المتغيرين O و G في ثلاث النماذج الإحصائية قيمة Prob اقل من 5% ويعني أنها استقرت بعد الفرق الأول، في حين أن R لم تستقر وهذا الان القيمة Prob في نموذجين قاطع واتجاه عام أكبر من 5% في حين نموذج دونهما أقل من 5% وهذا ما يجعلنا نتقل ونختبرها بعد الفرق الثاني. كما هو موضح في النتائج أعلاه.

3- بعد الفرق الثاني: نقوم باختبار المتغير الثالث (R) في ثلاث نماذج إحصائية كونه لم يستقر كما هو موضح

في الجدول رقم 03 الموجود في قائمة الجداول وعليه نحصل على النتائج التالية

النتائج:

الإيرادات (R)	النفقات (G)	أسعار النفط (O)	المتغيرات الإحصائية النماذج الإحصائية
مستقر	/	/	قاطع واتجاه عام
مستقر	/	/	قاطع
مستقر	/	/	دونهم
مستقر	/	/	القرار

التفسير: يوضح الجدول رقم 03 أن الإيرادات في النماذج الإحصائية قيمة Prob اقل من 5 % و هذا يدل على استقرار المتغير الثالث (R) بعد الفرق الثاني كما وضحته النتائج أعلاه

: من خلال ما سبق من الاختبارات للمتغيرات في النماذج الإحصائية الثلاث يتضح لنا أنه أصبح لدينا متغيرين هما (O و G) استقرا بعد الفرق الأول في حين المتغير الثالث (R) استقر بعد الفرق الثاني ، لينتج لدينا خليط من المتغيرات هي I(1) متكاملة من الدرجة الأول و متغيرات I(2) متكاملة من الدرجة الثانية و منه لا يمكننا تطبيق نموذج الحدار خطي عادي ولا نماذج التكامل المشترك المعروفة وبما تقودنا هذه الاختبارات إلى السببية الخطية تودا -ياما موتو Toda-Yamamoto

ثانيا: تطبيق سببية الخطية تودا -ياما موتو Toda-Yamamoto: من أجل تطبيق هذه الأخيرة يجب القيام بمجموعة من الاختبارات

1- اختبار درجة التأخير المناسبة: وهذا بناء على معايير المعلومات المعهودة FPE ، AIC ، SC ، H.Q ،

LR ، Logs و الجدول رقم 04 يوضح ذلك

الجدول رقم 04: يمثل نتائج اختبار درجة التأخر المناسبة

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1561.055	NA	6.63e+44	111.7182	111.8610	111.7619
1	-1477.348	143.4976*	3.21e+42	106.3820	106.9530*	106.5566*
2	-1469.782	11.34979	3.65e+42	106.4844	107.4836	106.7899
3	-1457.018	16.41029	2.98e+42*	106.2156*	107.6430	106.6520

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews12

نلاحظ من خلال هذا الاختبار أن أقل قيمة لمعيار HQ في التأخير الأول (106.55) وأقل قيمة لمعيار SC في التأخير الأول أيضا (106.9530) أما بالنسبة لمعيار AIC أقل قيمة موجودة في التأخير الثالث

(106.2156) وأيضا أقل قيمة لمعيار FPE توجد في التأخير الثالث وبما أنه هناك تعادل في المعايير نختار معيار AIC التأخير الثالث وهذا لكونه أكثر انتشار واستعمال وهذا من أجل تقدير نموذج VAR المتطور

2- تقدير نموذج VAR المتطور: والجدول رقم 06 يوضح تقدير النموذج

Vector Autoregression Estimates			
Date: 02/01/22 Time: 13:52			
Sample (adjusted): 1995 2020			
Included observations: 26 after adjustments			
Standard errors in () & t-statistics in []			
	O	G	R
O(-1)	0.952935 (0.33659) [2.83113]	8.39E+09 (5.2E+09) [1.60073]	-497816.5 (3711237) [-0.13414]
O(-2)	-0.390723 (0.44594) [-0.87618]	-1.47E+09 (6.9E+09) [-0.21159]	-7387148. (4916870) [-1.50241]
O(-3)	0.224210 (0.37028) [0.60551]	1.41E+10 (5.8E+09) [2.44660]	11275951 (4082725) [2.76187]
G(-1)	1.01E-11 (1.8E-11) [0.56004]	0.386499 (0.28089) [1.37598]	0.000328 (0.00020) [1.65162]
G(-2)	-1.05E-11 (2.2E-11) [-0.47884]	-0.018282 (0.34127) [-0.05357]	-0.000313 (0.00024) [-1.29457]
G(-3)	-3.76E-13 (1.8E-11) [-0.02129]	-0.108090 (0.27505) [-0.39299]	-2.48E-06 (0.00019) [-0.01275]
K(-3)	-1.17E-08 (2.2E-08) [-0.54317]	232.5836 (336.575) [0.69103]	-0.078926 (0.23820) [-0.33134]
C	1.783333 (18.4951) [0.09642]	-6.83E+11 (2.9E+11) [-2.37040]	2.06E+08 (2.0E+08) [1.01021]
O(-5)	0.448593 (0.45354) [0.98910]	5.38E+09 (7.1E+09) [0.76124]	12666340 (5000659) [2.53293]
G(-5)	-1.35E-11 (1.7E-11) [-0.78600]	-0.563198 (0.26668) [-2.11189]	0.000106 (0.00019) [0.56354]
R(-5)	2.76E-08 (2.9E-08) [0.94294]	277.7039 (455.201) [0.61007]	0.837206 (0.32215) [2.59878]
R-squared	0.811278	0.987065	0.993955
Adj. R-squared	0.637074	0.975125	0.988374
Sum sq. resids	4783.389	1.16E+24	5.82E+17
S.E. equation	19.18210	2.99E+11	2.12E+08
F-statistic	4.657046	82.66975	178.1196
Log likelihood	-104.6849	-714.8848	-526.2947
Akaike AIC	9.052685	55.99114	41.48421
Schwarz SC	9.681733	56.62018	42.11325
Mean dependent	54.71442	2.64E+12	2.98E+09
S.D. dependent	31.84103	1.89E+12	1.96E+09
Determinant resid covariance (dof adj.)		8.73E+41	
Determinant resid covariance		1.09E+41	
Log likelihood		-1339.086	
Akaike information criterion		106.0066	
Schwarz criterion		107.8937	
Number of coefficients		39	

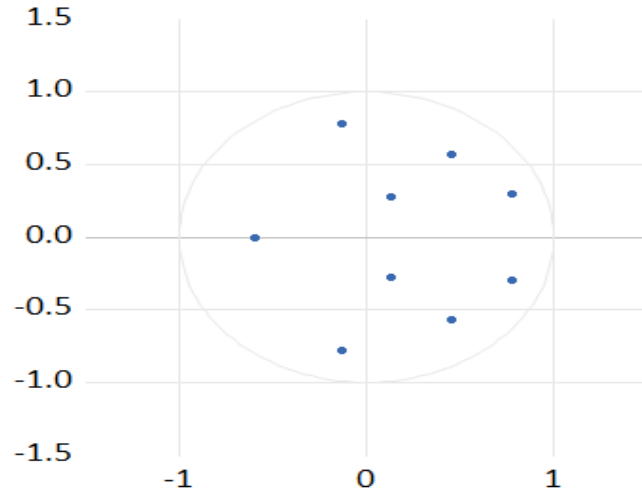
الجدول رقم 06: يمثل نتائج تقدير النموذج VAR

من إعداد الطالبة بالاعتماد على EvIews12

ثالثا: الاختبارات التشخيصية: من أجل هذا نقوم بمجموعة من الاختبارات

3-1 استقراره النموذج: نلاحظ أن كل مقلوب جذور المعادلة المميزة داخل الدائرة الأحادية كما هو مبين في الشكل رقم 08 ومن خلاله يتضح أن النموذج مستقر

الشكل رقم 08: يمثل جذور المعادلة المميزة داخل الدائرة الأحادية



من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews12

3-2-التوزيع الطبيعي: نلاحظ أن القيمة الاحتمالية Prob لإحصائية Jarque-Bera لكل المتغيرات أكبر من 5% كما هو مبين في الجدول رقم 07 وهذا يفسر أن توزيع البواقي (الأخطاء) توزيعا طبيعيا

الجدول رقم 07: يمثل نتائج توزيع البواقي (الأخطاء)

VAR Residual Normality Tests			
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)			
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal			
Date: 02/01/22 Time: 13:53			
Sample: 1990 2020			
Included observations: 26			
Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.273146	2	0.8723
2	1.017562	2	0.6012
3	1.424933	2	0.4904
Joint	2.715641	6	0.8436

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews12

3-3 الارتباط الذاتي ما بين الأخطاء من الدرجة الأولى إلى الدرجة الرابعة: من خلال الجدول رقم 08 يمكن قراءة النتائج كما يلي:

الجدول رقم 08: يمثل نتائج الارتباط الذاتي ما بين الأخطاء

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
Date: 02/01/22 Time: 13:54						
Sample: 1990 2020						
Included observations: 26						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	11.33304	9	0.2536	1.379099	(9, 19.6)	0.2626
2	11.01370	9	0.2748	1.330278	(9, 19.6)	0.2839
3	10.61790	9	0.3028	1.270697	(9, 19.6)	0.3121
4	4.510529	9	0.8747	0.469623	(9, 19.6)	0.8777

من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews12

قراءة النتائج: نلاحظ أن قيمة الاحتمالية Prob لإحصائية Rao. وإحصائية LRE من الدرجة الأول والدرجة الثانية والدرجة الثالثة وأيضا الدرجة الرابعة أكبر من 5% وهذا ما يفسر أنه لا يوجد ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء في نموذج. كما يوضحه الجدول رقم 08 أعلاه

3-4- إختبار ثبات تباين الأخطاء (White): من خلال الجدول رقم 09

الجدول رقم 09: يمثل نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء (White)

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)		
Date: 02/01/22 Time: 13:55		
Sample: 1990 2020		
Included observations: 26		
Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
152.9352	144	0.2894

من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews12

نلاحظ أن قيمة الاحتمالية Prob للإحصائية ch-sq أكبر من 5% وهذا يفسر أنه يوجد ثبات في

تباين الأخطاء

الخلاصة: من خلال الاختبارات السابقة نلاحظ خلو هذا النموذج من المشاكل القياسية (توزيع البواقي توزيع طبيعي، يوجد ثبات في تباين الأخطاء، لا يوجد ارتباط ذاتي ما بين الأخطاء، بالإضافة لاستقراره النموذج) إذن فهو صالح لتطبيق نموذج (VAR) المطور.

المطلب الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

أولا: عرض النتائج: بعد أن قمنا بالاختبارات التشخيصية ورأينا أن النموذج VAR المتطور جيد وصالح نقوم باختبارات السببية الخطية تودا -ياما موتو Toda-Yamamoto من أجل الإجابة على الإشكالية الأساسية والإشكاليات الفرعية:

1- النتيجة الأولى: تأثير مباشر لتقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية: ونحصل عليه من خلال سببية الخطية تودا -ياما موتو Toda-Yamamoto

والجدول رقم: 10 يبين تأثير تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر من خلال إحصائية كاي تربيع (chi-sq)

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 02/01/22 Time: 13:55

Sample: 1990 2020

Included observations: 26

Dependent variable: G

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
O	11.93451	3	0.0076
R	5.345193	3	0.1482
All	13.43886	6	0.0366

Dependent variable: R

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
O	8.298693	3	0.0402
G	3.132437	3	0.3717
All		3	—

من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews12

التفسير: لدينا

1 - تأثير تقلبات أسعار النفط على النفقات: من خلال القيمة الاحتمالية Prob لإحصائية كاي تربيع (chi-sq) التي هي أقل من 5% نستخلص وجود سببية مباشرة بمفهوم غرانجر من تقلبات أسعار النفط تجاه النفقات العامة.

2- تأثير تقلبات أسعار النفط على الإيرادات: من خلال القيمة الاحتمالية Prob لإحصائية كاي تربيع (ch-sq) التي هي أقل من 5% نستخلص أن تقلبات أسعار النفط تسبب تأثير مباشر على الإيرادات

3- تأثير الإيرادات وتقلبات أسعار النفط على النفقات: من خلال النتائج (القيمة الاحتمالية Prob لإحصائية كاي تربيع (ch-sq) أقل من 5%) نلاحظ أنهما معا يسببان في تأثير مباشر.

4- - تأثير النفقات وتقلبات أسعار النفط على الإيرادات: من خلال النتائج نلاحظ أنهما معا لا يسببان في تأثير مباشر على الإيرادات .

5- تأثير النفقات على الإيرادات: من خلال النتائج (القيمة الاحتمالية Prob لإحصائية كاي تربيع (chi-sq) التي هي أكبر من 5%) نلاحظ أنه لا يوجد تأثير.

6- تأثير الإيرادات على النفقات: لا يوجد تأثير كما توضحه النتائج (القيمة الاحتمالية Prob لإحصائية كاي تربيع (chi-sq) التي هي أكبر من 5%)

- النتيجة الثانية طبيعة علاقة تأثير لتقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية: بما أن سببية الخطية تودا-ياماموتو - Toda - Yamamoto لا تفسر طبيعة العلاقة ما بين المتغيرات نستبدلها بحساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة طبيعة العلاقة والجدول 14 يوضح ذلك

الجدول رقم 11: يمثل نتائج حساب معامل الارتباط بيرسون لتفسير طبيعة العلاقة

Covariance Analysis: Ordinary			
Date: 02/01/22 Time: 13:58			
Sample: 1990 2020			
Included observations: 31			
Correlation	O	G	R
Probability			
O	1.000000		
G	0.752866 0.0000	1.000000	
R	0.602354 0.0003	0.949353 0.0000	1.000000

من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews12

1. العلاقة بين أسعار النفط والنفقات طردية بالنظر لقيمة معامل الارتباط الموجبة بين المتغيرين
2. العلاقة بين أسعار النفط والإيرادات طردية بالنظر لقيمة معامل الارتباط الموجبة بين المتغيرين

– النتيجة الثالثة: العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وأدوات السياسة المالية قوي:

وهذا ما وضعه معامل الارتباط بيرسون الذي يساوي 75% بين النفقات وأسعار النفط و60% ما بين أسعار النفط و النفقات و هذا ما يوضح انه هناك علاقة قوية ما بين أسعار النفط و النفقات و أيضا ما بين أسعار النفط و الإيرادات و لكن ما بين النفقات و أسعار النفط أكبر من الإيرادات و أسعار النفط. كما هو مبين في الجدول رقم 11 أعلاه.

ثانيا: مناقشة

من خلال مما سبق وكل الاختبارات التي وجدت على طول الدراسة والنتائج المتحصل عليها نستنتج مايلي:
الفرضية الأول: نلاحظ انها محققة وهذا من خلال التمثيل البياني لأسعار النفط والتقلبات التي شهدتها على طول فترة الدراسة متأثر بذلك بكل العوامل الخارجية التي تحدث وأهمها الازمات الاقتصادية والصحية والسياسية في العالم. فنلاحظ طوال فترة الدراسة وأسعار النفط في حالة تذبذب بين الارتفاع الحاد حيث وصلت أعلى قيمة له سنة 2012 لتصل إلى 111.95 دولار أمريكي، بعد أن كان سنة 1998 في أدنى قيمة له (12.71)، متأثر بذلك على الكثير من اقتصاديات الدول التي لها ارتباط وثيق بتشكيل ميزانيتها

الفرضية الثانية: نلاحظ أيضا محققة بمعنى لقد وجدنا ان تقلبات أسعار النفط تسبب تأثيرا مباشر على أدوات السياسة المالية. (الإيرادات ، و النفقات) .، فقد بينت هذه الدراسة أن تذبذبات التي تحدث في أسعار النفط تسبب تأثير مباشر على الإيرادات العام وهذا ما يفسر أن إنفاق العام بالجزائر معتمد اعتماد وثيق بأسعار النفط هذا من جهة ولكن من جهة أخرى نلاحظ أن رغم التذبذبات التي تحدث في أسعار النفط لم تأثر بشكل كبير على إيرادات الجزائر لتصل أكبر قيمة الإيرادات كانت سنة 2020 رغم ما شهدته أسعار النفط في السوق المالية من تذبذبات في ثلاث السنوات الأخيرة و هذا ما يفسر أن الجزائر رغم الارتباط القوي في إنفاقها على مداخيل عوائد الجباية البترولية فإنها أيضا تتبع سياسة في برامجها المالية للخروج من التبعية للجباية البترولية وتفعيلها و من بينها إنشاء صندوق ضبط الإيرادات لتصدي للعجز الذي قد يحدث من انخفاض الجباية البترولية .

الفرضية الثالثة: نلاحظ من خلال هذه الدراسة أنه توجد علاقة طردية بين تقلبات أسعار النفط و أدوات السياسة المالية بمعنى أنه كلما حدث تغير في أسعار النفط يقابله تغيرات في أدوات السياسة المالية (الإيرادات

والنفقات) و هذه العلاقة كانت موجبة . كما يفسر أيضا ارتباط الوثيق و القوي لأدوات السياسة في الجزائر واعتماده الواضح على مصدر واحد بشكل كبير في إيراداتها و مواردها وأيضا في إنفاقه ، رغم الجهود المبذولة من متخذي القرار في محاولة الخروج من التبعية من خلال تفعيل أجهزة أخرى لمصادر الإيرادات خارج قطاع المحروقات وأيضا تنشيط قطاعات أخرى في المساهمة ولو بشكل محتشم في مداخيل الدولة للخروج من التبعية وبناء اقتصاد أكثر صلاب وأيضا طويل المدى لتصل إلى نسبة تقرب إلى 40% خارج قطاع المحروقات ،(خارج الجباية البترولية) في تكوين ميزانيتها العامة .

الفرضية الرابعة: تحققت أيضا فمن خلال هذه الدراسة لاحظنا ان الزيادات في أسعار النفط تبعتها زيادات في الإيرادات و النفقات و من جانب الانفاق الحكومي أكثر ، فتصل إلى 75 % و هذا ما يفسر أن اتجاه قرارات السياسة المالية يأت في التقلبات التي تحدث في أسعار النفط، و أن هذه الزيادات وجهت للاستهلاك و ليس الاستثمار مما يؤدي إلى هشاشة الاقتصاد و إبقائه تحت تبعية الجباية البترولية ، وذلك من خلال السياسات التي لجأت لها الدولة فالملاحظ أنه في حالة الزيادة في أسعار النفط التي تؤدي إلى الزيادة الجباية البترولية ومنه الزيادة في مداخيل الدولة تجعلها تتبنى سياسة توسعية و في حالة الانخفاض أسعار النفط تنخفض معه الجباية البترولية ومنها إيرادات الدولة التي يحتم عليها سياسة انكماشية ولكن و رغم هذا لا حضنا في هذه الدراسة أن التذبذبات الحادة لأسعار النفط لم تؤثر بشكل كبير على الانفاق الحكومي ، وهذا مؤشر إيجابي كونه يمكن لي متخذي القرار تنويع المداخيل بشكل أكثر فعالية كما سبق الذكر و الخروج من تبعية قطاع المحروقات وتكيف الأوضاع خارجه .

وعليه و من خلال هذه الدراسة القياسية لتقلبات أسعار النفط وتأثيرها على أدوات السياسة المالية في الجزائر يمكن القول أنه و رغم ارتباط القوي لاقتصاد الجزائر في اعتماده على مداخيل الجباية البترولية و خاصة من ناحية الانفاق الحكومي و السياسات التوسعية التي تتبعها في ارتفاع هذه الأخير ، لا يمكننا الاستهانة بالبرامج التي تلجأ إليها للمحافظة على مستويات الانفاق رغم التذبذبات الحادة في أسعار النفط و خاصة في خمسة سنوات الأخيرة الذي شهده الاقتصاد العالمي من تغيرات هيكلية وأزمات اقتصادية واجتماعية و سياسية ، وهذا من خلال تفعيل مجموعة من البرامج للخروج من تبعية العوائد الجباية البترولية و العمل على تسليط الضوء على قطاعات أكثر حيوية أهمها القطاع الفلاحي من خلال تبني مشروع الدعم الفلاحي و النهوض بالريف للخروج من تبعية قطاع المحروقات و أيضا قطاعات أخرى ، ولكن ورغم هذا يبقى بشكل محتشم وهذه الدراسة تبين و إلى

غاية اليوم مازال الاقتصاد الجزائري مرتبط ارتباط قوي في بناء ميزانيته واتخاذ قراراته التنموية و التوسعية وحتى الهيكلية على عوائد الجباية البترولية من خلال قطاع المحروقات

خلاصة الفصل:

من خلال هذه الدراسة فقد كانت النتيجة واضحة أن هناك سببية مباشرة لتأثير تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر و هي الإيرادات و النفقات ، كما بينت هذه الدراسة أيضا أن العلاقة كانت علاقة طردية بين المتغيرات أسعار النفط مع كل من الإيرادات و النفقات و أسعار النفط والإيرادات معا على النفقات ، وهي علاقة موجبة بمعنى أن كل تغير في أسعار النفط يؤدي حتما إلى تغير في إجمالي النفقات السنوي و إجمالي الإيرادات وهناك ارتباط قوي من ناحية النفقات (75%) أكثر منه على الإيرادات و سبب ذلك انها توجد إيرادات خارج الجباية البترولية تساهم في تقديرات الميزانية .

وعليه ومن خلال هذه الدراسة يتضح أن النموذج المتبنى في هذه الدراسة نموذج مقبول من الناحية الاقتصادية كونه توافق مع ما تضمنته الدراسة من نظرية اقتصادية ومن خلاله تم الإجابة على الفرضيات والحصول على نتائج.

الخاتمة

إن كل ما يشهده الاقتصاد العالمي اليوم من تقلبات من جهة وتطورات من جهة أخرى في مختلف المجالات نتيجة لعوامل الخارجية و الداخلية لا يمكن التحكم فيها و مجموعة من الازمات و الصدمات الاقتصادية التي تأثر بشكل مباشر أو غير مباشر على دول العالم كل حسب سياسته المنتهجة ، و الملاحظ أن الدول النامية و التي تعاني من هشاشة في البني التحتية لاقتصاداتها هي الأكثر عرضة من تلك الدول التي لها مرونة في بناء اقتصادها و سياساتها لمواجهة مثل هذه الازمات ، كما يمكن ملاحظ بالعيان ان الدول النامية ذات الاقتصاد الهش راجع لاعتمادها على مورد واحد في بناء ميزانيتها و تخطيط لسياستها التنموية و على رأسها النفط التي تلعب عوائده دورا مهما في تكوين مواردها لتكوين ميزانيتها ، وهذا الأخير يخضع إلى تقلبات خارجية و عوامل التي لا تجعله مستقر في أسعاره مما يترك متخذي القرار لهذه الدول في حرج دائم في بناء ميزانياتهم و تحت تحكم أسعار النفط و تقلباته ، و المعروف أيضا ان هذه الدول رغم انخفاض إيراداتها المالية لا يقابله انخفاض في إنفاقها العام وهذا من أجل ضمان استقرار داخل مجتمعتها ، و هو ما يصعب الامر على متخذي القرار في ضبط سياساتها و على رأسها السياسة المالية ، و الجزائر على غرار هذه الدول التي تعاني من نفس الإشكالية و هذا التناقض و الجدال طرح إشكالية هذه الدراسة القياسية التي من خلالها يمكن البحث على مدى تأثير تقلبات أسعار على أدوات السياسة المالية من الفترة 1990 إلى غاية 2020 و تعرف على أهم أداتين للسياسة المالية الايرادات العامة و النفقات العامة . و على طبيعة العلاقة الموجودة بين تقلبات أسعار النفط و أدوات السياسة المالية و كيف تأثر على قرارات السياسة المالية لهذه الأخيرة ، و من أجل هذه الإجابة فقد ضمت هذه الدراسة فصلين الفصل الأول كان متضمن الجانب النظري لكل من أسعار النفط بدا بتتبع تاريخه ومفهومه و أنواعه و أهم الأسواق و المنظمات الدولية الخاصة بأسعاره ، أما الاطار النظري الخاص بالسياسة المالية فقد تضمن مفهومها و أهدافها و الية العمل و أدوات السياسة المالية و علاقتها بأسعار النفط و هذا كله كان في المبحث الأول من الفصل الأول في حين تضمن المبحث الثاني لهذا الفصل الادبيات التطبيقية لهذه الدراسة متضمن أهم الدراسات المشابهة لهذه الدراسة من حيث الموضوع الأجنبية و العربية ، وأوجه التشابه و الاختلاف بينها و بين الدراسات السابقة الأجنبية و العربية ، أما الفصل الثاني لهذه الدراسة فقد شمل الجانب التطبيقي و القياسي لهذه الدراسة متضمنا مبحثين ، المبحث الأول تضمن المنهجية المعتمدة في تحليل القياسي و هي سببية تودا - يامامو لنموذج غونجر متطور (VAR) و أهم المقاييس الوصفية المتوسط و الانحراف المعياري ، أما المبحث الثاني فقد شمل الدراسة القياسية و عرض النتائج و مناقشتها ، من خلال دراسة استقراره المتغيرات و تطبيق المنهجية المتبعة (سببية تودا

الخاتمة

-يامامو) لنموذج غونجر مطور للوصول إلى النتائج و تحليله و مناقشتها حيث أشارت نتائج هذه الدراسة إلى صلاحية النموذج المتبنى و منه تطبيق سببية تودا -يامامو التي سمحت بتحقيق الفرضية الأولى كون أن أسعار النفط تأثر فيها العوامل الخارجية و بذلك تأثر في كثير من اقتصاديات بعض الدول ، أيضا تحققت الفرضية الثانية بوجود سببية مباشرة في تأثير تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر من ناحية الإيرادات و النفقات و قد كانت هذه العلاقة طردية بين تقلبات أسعار النفط و كل من الإيرادات و النفقات و بهذا تحققت الفرضية الثالثة ، كما تحققت الفرضية الرابعة في هذه الدراسة و هي أن قرارات اتجاه السياسة المالية يتأثر بتقلبات أسعار النفط و كان الارتباط قوي بين تقلبات أسعار النفط و الإيرادات و النفقات ، و الجانب النفقات أكثر (75%) كون أن متخذي القرار في حالة ارتفاع أسعار النفط تلجأ إلى سياسة توسعية من خلال الزيادة في الانفاق الحكومي و في حالة انخفاض أسعار النفط تلجأ إلى تخفيض الانفاق متبعة بذلك سياسة انكماشية ، ولكن رغم هذا فقد أشارت الدراسة أن هذه التغيرات لم تكن بشكل كبير مقارنة بانخفاض الحاد لأسعار النفط في سنوات ثلاث الأخيرة و خاصت من جانب الإيرادات هذا كون أن الحكومة تحاول تبني سياسة ترشيد الانفاق إلى جانب عمل على تطوير بعض القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات لتجنب التبعية له و لو بشكل محتشم و هذا لتغطية العجز في المدى الطويل الذي يعجز عوائد البترول تغطيتها .

ولكن وبرغم من هذا فإن عوائد النفط وخاصة في حالة ارتفاع أسعاره كانت لها الفضل الكبير في تطوير اقتصاد الجزائر وبفضلها تمكنت الحكومة تسطير مجموعة من البرامج التنموية للخروج من المديونية والتي شملت مجموعة من الإصلاحات وخاصة الهيكلية منها، ولكن الواقع الاقتصادي الحالي للجزائر يفرض على متخذي القرار ضرورة استخدام الفوائض المالية للنفط في تحسين الجانب المالي والمؤسسات المالية وتوجيهه إلى الاستثمار وليس الاستهلاك.

ومن خلال هذه الدراسة والعمل على الإحاطة بمختلف جوانبها وحل الإشكالية العامة والإشكاليات فرعية لها يمكن توصل إلى مجموعة من التوصيات

1- الاستغلال العقلاني لعوائد البترولية وتوزيع العادل لها وتحسين دور صندوق ضبط الموارد في الجزائر من أجل

تحقيق الهدف الأساسي وهو كونه أداة من أدوات السياسة المالية لتغطية العجز الموازي وتخفيض من

معدلات التضخم، وهذا من خلال إعادة النظر في استخداماته للحفاظ على حق الأجيال القادمة

2- حان الوقت لإعادة النظر في الاعتماد الكبير على العوائد الجباية البترولية في تكوين الموازنة العامة للدولة

(60%) من عوائد البترولية وهذا من خلال البحث في أساليب أخرى وأجهزة أكثر فعالية وديموما

للإيرادات خارج العوائد البترولية ا من خلال توسيع الاوعية الضريبية وتخفيض المعدلات الضريبية لزيادة المردودية المالية وتوجه للاستثمار الأجنبي والوطني وعمل على محاولة وضع سياسات مكافحة التهرب الضريبي من خلال الاستعانة بالتطورات التكنولوجية بمعنى رقمنة الجهاز الضريبي.

3- إضافة إلى التوجه إلى الاستثمار الأجنبي والوطني لا بد من العمل على وضع برنامج تحفيزية لجلبه وخلق ما يعرف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل مقاولتيه وهذا من خلال تبني سياسة ضريبية مرنة وابتعاد على البيروقراطية

4- العمل على النهوض بالقطاعات الأخرى لتنمية مستدامة وعلى رأسها القطاع الفلاحي، وذلك من خلال تشجيع اليد العاملة الشبابية في هذا المجال من خلال خلق ما يعرف بالمستثمرات الفلاحية وتأطير جهاز للمتابعة والتكوين والمرافقة وأيضا التسويق الداخلي والخارجي كما لا ننسى قطاع الصيد البحري والسياحة اللذان يلعبان دورا مهما في التنمية المستدامة والذي أصبح يستهوي اليد العاملة الشبابية في الآونة الأخيرة.

5- لا بد العمل على الخروج من أحادية مصدر التمويل بالتوجه إلى تشجيع القطاعات الطاقة البديلة الشمسية والهوائية والمائية وهذا من خلال فتح الاستثمار في هذا المجال وتقديم الدعم لمثل هذه المشاريع إضافة إلى تكوين اليد العاملة في هذا المجال من خلال تأهيل المؤسسات التكوينية، وأيضا الابتعاد بقدر المستطاع على البيروقراطية والاستعانة بالتطور التكنولوجي في هذا المجال، كما لا ننسى أمر مهم وهو متابعة مثل هذه المشاريع ومرافقتها من طرف أجهزة الدولة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

- 1- سيد أحمد فتحي خولي، اقتصاد النفط، طبعة الخامسة 1997 جدة
- 2- محمد أحمد دوري محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات، جامعة الجزائر سنة 1983.
- 3- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، الطبعة الثانية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت. 2006.
- 4- نواف الرومي منظمة أوبيك وأسعار النفط العربي الخام، الطبعة الأولى، دار الجماهيرية والتوزيع والاعلام سنة 2000.
- 5- سارة حسين منيمة، جغرافية الموارد والإنتاج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1992.
- 6- بيطام ريم، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 2014، رسالة ماستر علوم اقتصادية جامعة بسكرة سنة 2014-2015.
- 7- مجلد ميلود، الجباية البترولية لعقود البحث والإنتاج نحو ملائمة أكثر مع السوق رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة الجزائر سنة 2000-2003
- 8- حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على التمويل والتنمية في الدول العربية خلال الفترة 2008-، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية 2008-2009، تخصص نقود ومالية، جامعة بن بو علي شلف 02 الجزائر.
- 9- خالد بن منصور العقيل، رحلة في عالم البترول، قضايا البترول الدولية.
- 10- بوزيرة أحمد، أثر تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على اقتصاد الجزائر 1998-2013، رسالة ماستر علوم اقتصادية جامعة 20أوت 1955 سكيكدة، دفعة 2013-2014.
- 11- صباح نعوش، إلى أين أسعار النفط- مجلة أخبار النفط والصناعة، الامارات العربية المتحدة سنة 2000 الموقع الالكتروني: www.monr-gof-ae.
- 12- عبد المالك مباني، الاقتصاد العالمي للمحروقات والنفط والغاز الطبيعي، دراسة استشرافية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر 2007-2008.
- 13- سعد الله داود، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثارها على استقرار الأسعار 2008-2010، مجلة الباحث عدد 09.
- 14- دكتور أحمد فوزي المصري، الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار، كلية التجارة جامعة زقازيق. مؤسسة الشباب الجامعية الإسكندرية.
- 15- صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دراسة لمفاهيم وأهداف وأولويات وتحليل للأركان السياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، القاهرة 2006.
- 15- موسى إبراهيم السياسات الاقتصادية والدول الحديثة، دار المنهل، الطبعة الأولى بيروت سنة 1998.
- 16- عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية التحليل الجزئي والكللي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة. 1997.
- 17- محمد قودو، السياسة النقدية في ظل اقتصاديات العولمة وأهم الإصلاحات من أجل المسايرة -حالة الجزائر، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر 2005-2006.

قائمة المصادر و المراجع

- 18- حنان موساوي - فاطمة عوماري، أثر تقلبات أسعار النفط على سياسة المالية، دراسة حالة الجزائر سنة 2000، رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. جامعة أحمد درارية أدرار. الجزائر
- 19- رفعة محجوب. المالية العامة والنفقات العامة والإيرادات العامة، دار النهضة العربية، الأردن.
- 20- طارق الحاج. المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- 21- عبد المنعم راضي. النقود والبنوك، مكتبة عين الشمس، القاهرة سنة 1998.
- 22- محمد البتا، اقتصاديات المالية العامة مدخل جديد. طبعة الثانية، دار الجماعة، القاهرة مصر 2009.
- 23- منيس سعيد عبد المالك، اقتصاديات المالية العامة. طبعة معدلة، مطبعة مخيم بمرت سنة 1970.
- 24- محمد طاقة و هذا العزاوي. اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة عمان، الطبعة الثانية. 2010.
- 25- بصديق محمد، "النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية"، رسالة ماجستير في علوم اقتصادية- كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2008-2009.
- 26- نور الدين عبد القادر وسعدون محمد ولحاج فراحي، " أثر تقلبات أسعار النفط، مجلة الستائر الاقتصادية، مجلة الرابع. عدد 02 سنة 2017.
- 27- إدريس أميرة " تقلبات أسعار البترول وأثارها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري من 1980 - 2014، أطروحة دكتورا منشورة، جامعة تلمسان. 2016.
- 28- بن رمضان أنيسة "تطايير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول لدراسة حالة الجزائر سنة 2019، جامعة تلمسان 2019.
- 29- حمزة بن الزين ووليد قرونونة. أثر تطور أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2015، مجلة الجزائر للدراسات المحاسبية والمالية العدد 03 سنة 2016.
- 30- وحشي هالة " أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر 1990-2015، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة ماجستير أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن لمهيدي أم البواقي سنة 2016-2017.
- 31- قسي عبد الكريم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذج) منشورات الهيئة السورية للكتاب، دمشق 2010.
- 32- صديق محمد عفيفي. تسويق البترول مكتبة عين الشمس القاهرة سنة 2003.
- 33- زغبي نبيل " أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي في قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس. سطيف. الجزائر 2000-2001.
- 34- إبراهيم خويلدي محاولة تكيف نموذج مندل فلمنج على الاقتصاد الجزائري لفترة 1970-2015، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر 03 2017

التقارير:

- 01- تقرير الأمين العام لمنظمة الاوبيك العدد 28 سنة 2001
- 02- تقرير منظمة الاوبيك العدد 29 سنة 2002.
- 03- تقرير الاستراتيجي العربي مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الفاهرة، 2002-2003.
- 04- جعفر قاسم . الصفحة الرسمية لوكالة أناضول الدولية للاقتصاد " رصيد لرحلة أسعار النفط بين الانهيار والاستقرار وسط تداعيات فيروس كورونا وحرب الأسعار بين دول الأعضاء مجموعة الاوبيك +، الاسطنبول

المراجع الأجنبية:

- 1- Francesco Grigoli, Alexander Harman, Andrew Swiston, Crude Shock Explanans the Sort Run Impact of the 2014-2016 oil Price declin Across Expotes" Eneeco4234(2018) <https://doi.org/10.1016/j.eneco.2018.11.025>.
- 2- Eric w. Djmeu, Lue Desire Omgba, Oil windfalls and export diversification in oil- producing countries Evidence From oil booms Eneeco4242(2018) <https://doi.org/10.1016/j.eneco.2018.11.033>
- 5- Amany A. EL Anshasy, Michael D. Bradley, Oil prices and the fiscal polieyrespons in oil -exporting countries; journal of policy Modeling 34 doi: 10.1016/j.jpolmod.2011.08.021.(2012) 605-620

المواقع الالكترونية:

- www.jorlppdz/jrn/za2021.hlm
<http://www.bank.ofalgeria.dz>
<http://www.Douane.gov.dz>
<http://www.moenr.gov.ae>
<https://fred.stlouisfed.org/series/POIIBRESDM>

الجريدة الرسمية

فهرس المحتويات

الصفحة	العوان
ا	التلخيص
	الإهداء
	تشكرات
	قائمة الاشكال
	قائمة الجداول
ب	المقدمة
الفصل الاول : الادبيات النظرية و التطبيقية حول أسعار النفط و أسواقه و السياسة المالية و أدواتها	
4	تمهيد
5	المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول أسعار النفط والسياسة المالية وأدواتها.
5	المطلب الأول: الإطار النظري حول أسعار النفط وأسواقه
5	1- مفهوم أسعار النفط
5	2- أنواع أسعار النفط
8	3- مفهوم أسواق النفطية
8	4- أنواع الأسواق النفطية
10	5- المنظمات الدولية الخاصة بأسعار النفط
12	6- محددات أسعار النفط
17	7- التطور التاريخي لأسعار النفط
21	المطلب الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية و أدواتها
21	1 - مفهوم السياسة المالية
22	2- أهداف و إتجاهات السياسة المالية
24	3- آلية عمل السياسة المالية
28	4- أدوات السياسة المالية و علاقتها بأسعار النفط

35	المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول أسعار النفط والسياسات المالية وأوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية.
35	المطلب الأول: الدراسات السابقة حول أسعار النفط والسياسة المالية:
36	أولاً: الدراسات العربية:
40	ثانياً: دراسات أجنبية
41	المطلب الثاني: أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
41	أولاً: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات العربية
41	ثانياً: أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية والدراسات الأجنبية
43	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية لتأثير تقلبات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية في الجزائر 1990 إلى غاية 2020	
45	تمهيد
45	المبحث الأول: المنهجية المتبعة في الدراسة والتحليل الوصفي
45	المطلب الأول: المنهجية المتبعة في الدراسة
45	أولاً: تعريف بالمنهجية المتبعة في الدراسة:
47	المطلب الثاني: التحليل الوصفي
51	المبحث الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة وعرض ومناقشة النتائج
51	مطلب الأول: الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة
51	أولاً: دراسة استقراره المتغيرات:
61	خلاصة الفصل الثاني
63	الخاتمة
67	قائمة المصادر والمراجع

فهرس المحتويات

71	فهرس المحتويات
	قائمة الملاحق

الجدول رقم 01: يبين دراسة استقراريته المتغيرات (في المستوى

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: O, G, R
 Date: 02/01/22 Time: 13:45
 Sample: 1990 2020
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 90
 Cross-sections included: 3

Intermediate Phillips-Perron test results GROUP01

Series	Prob.	Bandwidth	Obs
O	0.7770	1.0	30
G	0.4622	3.0	30
R	0.6178	3.0	30

الجدول رقم 02: يبين دراسة إستقرارية المتغيرات الإحصائية لنماذج الإحصائية (بعد فرق الأول)

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: O, G, R
 Date: 02/01/22 Time: 13:46
 Sample: 1990 2020
 Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 87
 Cross-sections included: 3

Intermediate Phillips-Perron test results D(GROUP01)

Series	Prob.	Bandwidth	Obs
D(O)	0.0076	6.0	29
D(G)	0.0025	3.0	29
D(R)	0.2986	1.0	29

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: O, G, R
 Date: 02/01/22 Time: 13:47
 Sample: 1990 2020

Exogenous variables: Individual effects
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 87
 Cross-sections included: 3

Intermediate Phillips-Perron test results D(GROUP01)

Series	Prob.	Bandwidth	Obs
D(O)	0.0016	5.0	29
D(G)	0.0005	3.0	29
D(R)	0.0747	2.0	29

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
 Series: O, G, R
 Date: 02/01/22 Time: 13:47
 Sample: 1990 2020

Exogenous variables: None
 Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
 Total (balanced) observations: 87
 Cross-sections included: 3

Intermediate Phillips-Perron test results D(GROUP01)

Series	Prob.	Bandwidth	Obs
D(O)	0.0001	4.0	29
D(G)	0.0002	4.0	29
D(R)	0.0122	1.0	29

الجدول رقم 03 يبين دراسة إستقرارية المتغيرات (بعد فرق الثاني)

Null Hypothesis: Unit root (individual unit root process)
Series: O, G, R
Date: 02/01/22 Time: 13:47
Sample: 1990 2020
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Total (balanced) observations: 84
Cross-sections included: 3

Intermediate Phillips-Perron test results D(GROUP01,2)

Series	Prob.	Bandwidth	Obs
D(O,2)	0.0000	27.0	28
D(G,2)	0.0000	0.0	28
D(R,2)	0.0001	2.0	28

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 يبين قيمة النفقات العامة و الإيرادات العامة للجزائر من الفترة 1990- 2020

النفقات العامة	الإيرادات العامة	سنوات
118.300.000	195.300.000	1990
203.900.000	328.400.000	1991
396.900.000	322.700.000	1992
323.727.877	410.000.000	1993
437.975.979	586.500.000	1994
547.000.000	749.200.000	1995
640.600.000	829.400.000	1996
711.721.650	901.500.000	1997
817.692.715.000	937.100.000	1998
965.328.164.000	1.028.840.000	1999
836.294.176.000	1.234.380.000	2000
1.050.166.167.000	1.457.750.000	2001
1.097.385.900.000	1.451.450.000	2002
1.200.000.000.000	1.528.000.000	2003
1.200.000.000.000	1.635.830.000	2004
1.283.446.377.000	1.667.920.000	2005
1.574.943.361.000	1.802.616.000	2006
2.017.969.196.000	1.924.000.000	2007
2.593.741.485.000	2.786.600.000	2008
2.897.999.823.000	3.081.500.000	2009
3.434.306.634.000	2.992.400.000	2010
4.608.250.475.000	3.455.650.000	2011
4.335.614.484.000	3.820.000.000	2012
4.714.452.366.000	4.218.180.000	2013
4.972.278.494.000	4.684.650.000	2014

قائمة الملاحق

4.807.332.000.000	4.747.430.000	2015
4.591.841.961.000	5.635.514.000	2016
4.584.462.233.000	6.714.265.000	2017
4.954.476.536.000	6.507.907.648.3	2018
4.893.439.095.000	6.289.723.000	2019
5.314.506.529.000	5.328.182.426	2020

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 77-29 ربيع الأول عام 1438 الموافق لـ 29 ديسمبر 2016 المطبعة الرسمية 13، 9، 7 شارع عبد القادر مبارك الجزائر الملحق رقم 02 يبين تطورات أسعار النفط خلال الفترة 1990-20201 أسعار النفط (O)

23.711	1990
19.982	1991
19.414	1992
16.998	1993
15.826	1994
17.056	1995
20.453	1996
19.116	1997
12.719	1998
17.699	1999
28.308	2000
24.412	2001
24.998	2002
28.845	2003
38.281	2004
54.433	2005
65.376	2006
72.731	2007
97.569	2008
61.865	2009
79.635	2010
111.08	2011
111.96	2012
108.84	2013
98.943	2014
52.399	2015
44.048	2016
54.401	2017
71.071	2018
64.032	2019
42.298	2020

https

[//fred.stlouisfed.org/series/POIIBRESDM:](https://fred.stlouisfed.org/series/POIIBRESDM)

